الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: علم التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سفيان بولعراس

تحت عنوان

الإدارة المحلية والتنمية العمرانية: دراسة في ظل قانون البلدية 10/11 المتعلق بالتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة

أعضاء لجنة المناقشة:

د/.....	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/عبد الله زبيري	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

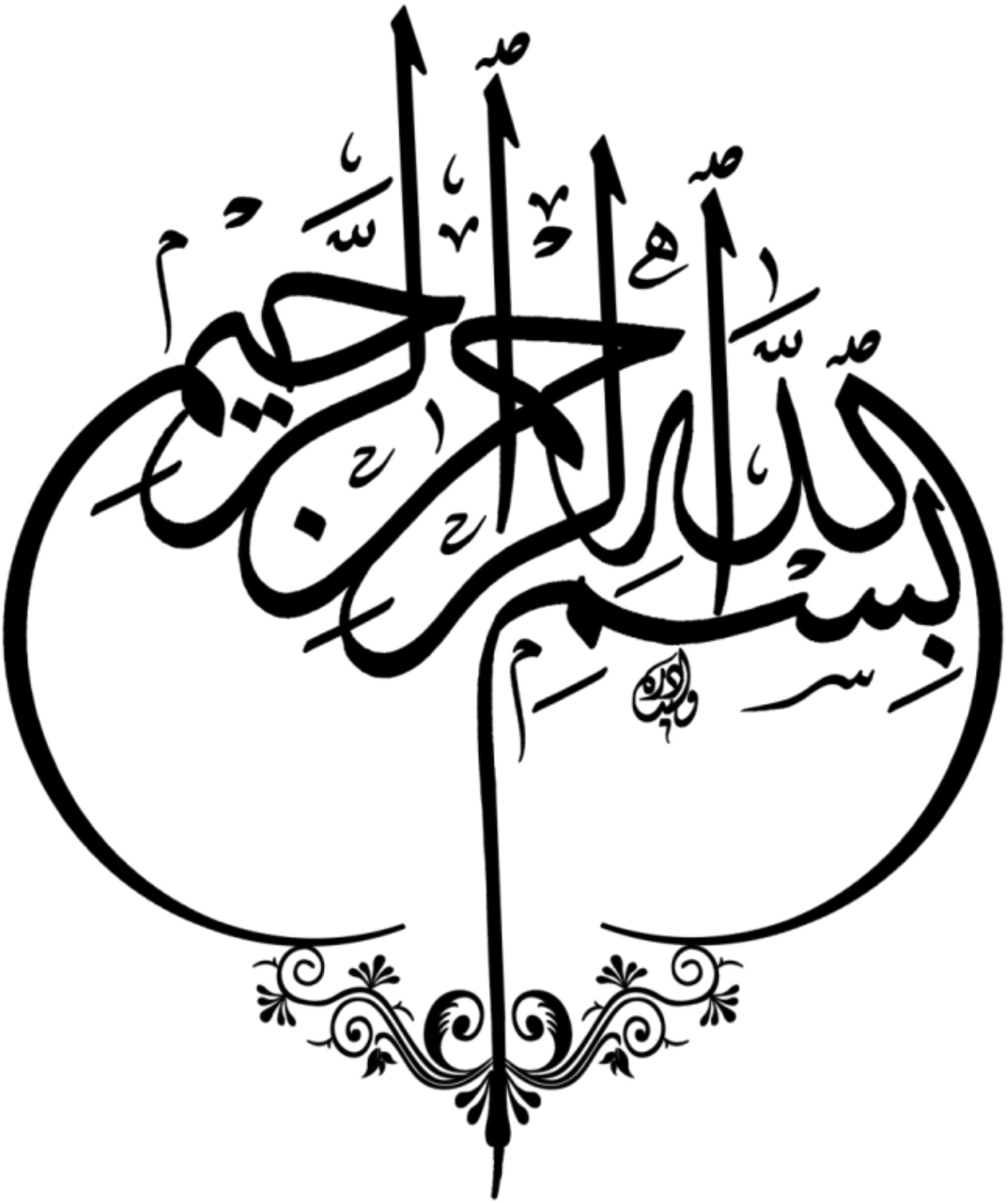
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره جل في علاه الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع،

ونسألك اللهم أن تجعل هذا البحث ثمرة علم تنفع،

و نصلي ونسلم على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله

وصحبه أجمعين.

إلى الوالدين الكريمين... تحية، حبا وامتنان؛

كما أشكر الأستاذ عبد الله زبيري على توجيهاته القيم نسأل الله أن يسدد خطاه؛

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى طاقم قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إلى زملاء الدراسة حفظهم الله تعالى؛

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم ، الحمد لله رب العالمين على نعمه؛

الذي بفضله أتممت عملي البحثي، أهدي هذا العمل،

إلى رمز المحبة والوفاء والعطاء أمي وأبي

أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية؛

كما أهديه عبد الله زبيري حفضه الله؛

إلى إخوتي وأخواتي... تقديرا وفاء؛.

إلى كل من ساندني وشجعني

أهدي هذا العمل

مقدمة

مقدمة

اتجهت دول العالم المتقدمة منها والنامية للأخذ بنظام الإدارة المحلية حيث شهد هذا الأخير طفرة نوعية في تحسين الخدمة العمومية المحلية؛ وكل ما يخص المصلحة العامة والشأن المحلي.

تبعا لذلك فإن الإدارة المحلية تعتبر تنظيما إداريا محليا يقوم بتنفيذ سياسات الدولة من جهة وكذا تقديم خدمات للمجتمع المحلي المتمثل في إشباع حاجيات أفراد المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى المعمارية.

حيث تعتبر المدن الوجهات الجغرافية الأكثر استقطابا وجاذبية للسكان، كما نجد معظم الدول تسعى إلى تحقيق تنمية عمرانية مستدامة تكفل لها وسط عمراني متميز يجعلها من بين الدول المتقدمة في مجال التخطيط والتنمية العمرانية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى من خلال خصوصياتها البيئية المعمارية إلى إحداث وتطوير مجال التهيئة الحضرية وكذا تحقيق التنمية العمرانية من خلال نظام الإدارة المحلية المتمثل في البلدية والولاية وذلك عن طريق مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي وكذا القوانين المتعاقبة حول دور الإدارة المحلية في التنمية العمرانية في الجزائر.

حيث أسعى من خلال دراستي؛ إلى التعرف على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية في الجزائر من خلال دراسة نظرية لقانون البلدية 11-10 المتعلق بالتنمية الإقليمية والتنمية المستدامة.

1. مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار هذه الدراسة إلى قسمين؛ ذاتية وموضوعية كما يلي:

أ. <u>المبررات الذاتية:</u>

يعد موضوع التنمية العمرانية والإدارة المحلية من بين المواضيع التي شغلت تفكيري؛ خصوصا لعزوف الطلاب عن شق مهم في العملية التنموية وهي عملية التنمية العمرانية.

كما دفعني لاختيار هذا الموضوع كل ما يتضمنه من حداثة تكسبه صفة الأهمية بالنسبة للجوانب التنموية للدولة، ولما يحمله موضوع التنمية العمرانية من اهتمام من قبل صناع القرار وكذا التنظيمات الإدارية، حيث انه أحد المتطلبات الحديثة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة .

كما أن التطور الحالي في العالم أدى إلى اهتمام الإدارة المحلية بالتنمية العمرانية وذلك باعتبارها جانبا تنمويا مهما.

ب. <u>المبررات الموضوعية:</u>

- التعرف على مفهوم التنمية المحلية والتنمية العمرانية ومحاولة ضبط المفاهيم المختلفة.
- محاولة التعرف على الدور الذي تقوم به البلدية في عملية التنمية العمرانية.
- العرف على العلاقة التي تربط الإدارة المحلية بالتنمية العمرانية.
- البحث في استراتيجيات التنمية العمرانية والأهمية التي تأخذها مخططات التهيئة العمرانية.
- التعرف على إستراتيجية الإدارة المحلية في عملية التنمية العمرانية.

2. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في موضوع الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية العمرانية في مايلي:

- ✓ اتخاذ الباحثين من الإدارة المحلية موضوعا رئيسيا في دراساتهم، إذ نجدها في معظم كتب الإدارة العامة، إدارة الأعمال وعلمي النفس و الاجتماع بفروعهما المختلفة؛
- ✓ يعتبر موضوع الإدارة المحلية ميدانا خصبا ما يزال خاضعا للتجربة والتنظير ولم يستقر بعد على حال محدد، فرغم الجهود المبذولة مازالت الحاجة ماسة للمزيد من الغوص والتعمق في جوانبه، خاصة خلال في ضل التطورات الفكرية في المجال الإداري.

3. أهداف البحث

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة فهي إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة مساهمات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية.
- التعرف على حجم الإستراتيتيجيات المقدمة من قبل البلدية في سبيل تحقيق التنمية العمرانية.
- رصد الآليات المختلفة لتحقيق التنمية العمرانية بواسطة الإدارة المحلية.
- التعرف على التحديات التي تواجه التنمية العمرانية على المستوى المحلي.
- التعرف على الجانب القانوني لعملية التنمية العمرانية.

4. إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما تقدم تكمن معالم إشكالية الدراسة، وذلك عن طريق صياغتها على النحو التالي:

ما هو أثر الإدارة المحلية على التنمية العمرانية؟

وتندرج عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما المقصود بالإدارة المحلية والتنمية العمرانية؟
- كيف تساهم البلدية في تحقيق التنمية العمرانية؟
- ما هي التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في تحقيق عملية التنمية العمرانية؟

5. حدود الإشكالية :

- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بدور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم تحديد الحدود الزمانية بقانون البلدية 10/11 المتعلق بالبلدية المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة.

6. فرضيات الدراسة:

في نفس السياق الفكري السابق لإشكالية البحث تم تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها، وأملا في تحقيقها ميدانيا:

- تسمح آليات الإدارة المحلية من تحقيق تنمية عمرانية.
- يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية المرجع الأساسي لبناء تهيئة عمرانية ذات جودة عالية.
- تواجه التنمية العمرانية عدة مشكلات من بينها الإستراتيجيات قصيرة المدى.

7. الدراسات السابقة:

إن دراسة موضوع معين تقتضي من الباحث الاعتماد على ما كتب سابقا في مجال بحثه، حتى يتمكن من الاعتماد على النتائج المستخلصة في الدراسة ومحاولة التركيز على جوانب أهملت، إضافة جديد المعطيات والتطورات؛ من بين الدراسات التي تناولت هذين المتغيرين ما يلي:

دراسة ياسين عبد الرزاق بعنوان : **الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية**،(رسالة ماجستير منشورة)، أم البواقي، 2013/2012. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدوار ووظائف الإدارة المحلية والعوامل التي تؤثر على فاعلية دور المجالس المنتخبة في عمليات التنسيق والتعاون من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

أما دراسة الباحث هشام ياسين عبد اللطيف بعنوان: **دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية**، (رسالة ماجستير منشورة)، القاهرة، 2014. التي هدفت إلى التعرف على مساهمة الوقف في تحقيق التنمية العمرانية والتعرف على أهم المحددات الفقهية التي تضبط إدارته واستثماره، بالإضافة إلى التعرف على الطرق الحديثة والمبتكرة وأهم التجارب الإسلامية.

أيضا دراسة عبد العزيز عقاقبة بعنوان "**دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990-2009)، باتنة، 2016-2017.**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- فهم إلي أي حد يرتبط المتغيران السياسة العمرانية–التخطيط العمراني مع التنمية المحلية أي معرفة مقدار الارتباط بين نجاح التنمية المحلية، وعقلانية السياسة العمرانية، التي تتجسد من خلال المخططات العمرانية.
- التعرف على مقومات التخطيط للتنمية مع تحديد العوامل المهمة في تحقيق التنمية المحلية و التعرف على الواقع الفعلي ومشكلات التخطيط للتنمية بالمجتمعات العمرانية في الجزائر.
- محاولة التوصل إلى تحديد دقيق للمشكلات التي تعيق التنمية المحلية، مع وضع تصور لمقترح يساهم في وضع إطار تصوري لآليات تطوير التخطيط للتنمية بالمجمعات العمرانية في الجزائر.

حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج من بينها:

- التخطيط العمراني تنقصه النظرة الوطنية الشمولية، كما لم يراع سرعة وتيرة تزايد السكان وسرعة نشأة المدن وتحضر المراكز الريفية.
- ترتبط المشاكل في الأنظمة الحضرية بعوامل دقيقة و محلية بالأساس، كمشاكل العقار الأحياء، أزمة السكن، العمل، النقل...الخ.

التعليق على الدراسات السابقة:

من بين الانتقادات الموجهة إلى الدراسات السابقة عدم ربطها بالإدارة المحلية باعتبارها الآلية السياسية التي تقوم بالتنمية العمرانية؛ كما أنها لم تتطرق إلى المفاهيم المتعددة للتنمية العمرانية.

لذلك سنقوم في هذه الدراسة بالتعرف على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية من خلال دراسة قانون البلدية 11-10 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة.

8. الإطار المنهجي:

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع وطبيعة إشكالية كل البحث، وهذا بغية تيسيير مسلك الباحث لتفسير وفهم الظواهر التي يعتريها الإبهام والغموض، لذلك تم الاعتماد على المناهج والاقترابات التي تمكننا من فهم وتفسير طبيعة الارتباط بين متغيرات إشكالية و فرضيات الدراسة:

أ. المنهج التاريخي:

نهدف من خلال استعمال هذا المنهج التعرف على مجمل تطورات الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في الجزائر؛ وكذا تقصى المراحل والعوامل التي تبلورت ضمنها مختلف السياسات المرتبطة بمفهوم العمران.

ب. المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على أساس وصف الظاهرة محل الدراسة، وتتبع جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كما وكيفا، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. [1]

9.صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- ضيق الوقت ونقص المراجع التي تهتم بدور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية.
- نقص الاهتمام بموضع التنمية العمرانية على مستوى الدراسات في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

[1] عمار بوحوش، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص،120.

10. تقسيم الدراسة :

قصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يختص بعرض الجوانب النظرية في الموضوع " بالإطار المفاهيمي للإدارة المحلية"، والذي يحتوي على مبحثين: ويتضمن المبحث الأول **"**مفهوم الإدارة المحلية"؛ حيث تم التطرق فيه إلى" تعرف الإدارة المحلية وخصائص وأهمية الإدارة المحلية"؛ ثم المبحث الثاني بعنوان فلسفة الإدارة المحلية"؛ حيث تم التطرق فيه إلى "مقومات الإدارة المحلية وأسباب اعتماد الإدارة المحلية".

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى " مدخل عام للتنمية العمرانية" حيث يتكون من مبحثين هما: تم تناول في المبحث الأول "مفهوم التنمية العمرانية" حيث تم دراسة "مفهوم ومبادئ التنمية العمراني" يلي ذلك "مرتكزات التنمية العمرانية"؛ تم التطرق فيه إلى "أدوات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية" و"الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية العمرانية".

الفصل الثالث: تم تناول "تأثير السياسات العمرانية على الإدارة المحلية"، ويحتوي على مبحثين أساسيين: المبحث الأول تم التطرق فيه إلى "مفهوم التخطيط والتخطيط العمراني" حيث تم تناول ؛ "أهمية التخطيط العمراني"، ثم "مستويات التخطيط العمراني". ثم يليه المبحث الثاني بعنوان "التوجهات الجديدة للتنمية العمرانية"؛ تم التطرق فيه إلى "توجهات التنمية السكانية"، ثم تم إدراج "توجهات التنمية الحضرية" يليه "إستراتيجية التنمية العمرانية في الجزائر".

وستُختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة، نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

تمهيد

تعتبر الإدارة المحلية جهازا رسميا منظما يعمل على تأدية خدمة عمومية، و تسيير شؤون متنوعة في الحياة العامة، يمكن القول أنها كشخص معنوي يهتم بانشغالات مشتركة على مستوى المجتمع المحلي.

حيث لاقى نظام الإدارة المحلية مكانة مهمة في الفكر الإداري الكلاسيكي وحتى الحديث وذلك لجملة التحديثات والتطوير في المفاهيم والممارسات على أرض الواقع؛ مما أدى إلى وجود عدة تعريفات حسب الخلفيات الفكرية للمتخصصين.

وكذالك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على عدة مرتكزات وفلسفة يقوم عليها وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتعددة له.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة؛ الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية من خلال مبحثين أساسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية

المبحث الثاني: فلسفة الإدارة المحلية

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية.

يعتبر نظام الإدارة المحلية من بين المفاهيم الأساسية في حقل العلوم الإدارية؛ حيث تطور هذا المفهوم وفقا للأحداث التي تعاقبت على العالم وعليه سنقوم في هذا المبحث بدراسة نشأة وتعريف الإدارة المحلية وخصائص وأهمية الإدارة المحلية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الإدارة المحلية.

أن تطور التنظيمات الإدارية مرتبط بالبيئة السياسية والاقتصادية وكذا تطور الفكر الإداري في العالم؛ كما أن نظام الإدارة المحلية تطور على عدة مراحل لذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة التطور التاريخي للإدارة المحلية

أولا: التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية.

في بداية القرن التاسع عشر كان نشاط الحكومات في الدول نشاطا محدود النطاق، يقتصر على بعض المرافق العامة الضرورية لحماية كيان الدولة، كحمايتها من العدوان الخارجي و صيانة أمنها الداخلي، و لذلك كان تركيزها لجميع الهيئات الإدارية في يد السلطة المركزية بالعاصمة. [1]

كما أن الإدارة المحلية كنظام عرف منذ القدم إلا انه لم يحظى بالجانب الأكاديمي من الاهتمام إلا بعد ظهور الدولة الحديثة التي تبنته كبديل عن النظام المركزي، كونه لم يعد يستجيب للتطورات (الديمقراطية، الاجتماعية الاقتصادية) وللحجم والأنشطة المتزايدة للدولة، وبموجبه تتنازل الدول عن بعض اختصاصاتها وأعباءها للوحدات المحلية مع خضوع هذه الأخيرة لرقابتها[2].

للدولة، وبموجبه تتنازل الدول عن بعض اختصاصاتها وأعباءها للوحدات المحلية مع خضوع هذه الأخيرة لرقابتها.

[1] السعيد لكحل، **دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية** : دراسة ميدانية ببلدية العش ولاية برج بوعريريج، (رسالة ماجستير منشورة)، قسنطينة، 2010/2009، ص74.

[2] مقداد الخميسي ، **"آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، خميس مليانة، 2016، ص 189.

إلاّ أن وظيفة الدولة قد اتسعت في بداية القرن العشرين فلم تعد محصورة على الأمن الداخلي و صدّ الغزو الخارجي و إقامة العدالة بين الناس بل أصبحت تتدخّل في أنواع من الخدمات كانت تعتبر من صميم النشاط الخاص هادفة إلى رعاية المواطنين اجتماعيا والعمل على إتباع سياسة التوجيه الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي.

ولا شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي تمكين جميع المواطنين في كافة أنحاء الدولة من التمتّع بالخدمات التي تؤدى إليهم، ولقد ثبت أن قيام السلطة المركزية بجميع المرافق العامة من وطنية وإقليمية يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء الضريبية.[1]

لذلك فإن مراكز الولايات و المدن الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها بينما يحرم منها دافعوا الضرائب من المقيمين بالأرياف، وهنا تنعدم العدالة الاجتماعية وعلى العكس من ذلك يقتضي التنظيم الإقليمي للبلديات أن يخصص ما يتحمله سكان البلدية من أعباء ضريبية محلية لصرفه في المرافق المحلية و في هذا ضمان لوصول الخدمات العامة إلى الموطنين عبر المجال الوطني.[2]

و قد ترتّب عن ذلك أنه قد أصبح من العسير على الإدارة المركزية أن تنهض وحدها بتلك الأعباء في كافة أقاليم البلاد، في حين أن بعض هذه المرافق الجديدة مرافق محلية بحتة و بعضها مرافق وطنية.

فعمدت الدولة إلى إقامة الهيئات العامة المحلية التي تتولّى إدارة المرافق المحلية على مستوى البلديات ممّا يخفّف من المهام الملقاة على عاتق الدولة، و بذلك تستطيع الحكومة المركزية التفرّغ للمرافق الوطنية الأكثر أهمية. و قد ثبت من تجارب الدول الديمقراطية أن المركزية الإدارية لا تتّفق مع النظام النيابي السليم، و أنه كلما ازدادت الدولة في الأخذ بالتركيز الإداري كلما كان نظامها النيابي غير سليم، و ليس من شكّ في أن إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية يعمل على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة

[1] نجية كنوش، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري**، (مذكرة ماستر منشورة)، بجاية، 2017/2016، ص 07.
[2] عبد الغني غانم، **التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، قسنطينة، الجزائر، 1998، ص3.

و يدريهم على الحياة النيابية، مع العلم أن الهيئات العامة المحلية تعتبر مدرسة عملية لتخريج أفضل الأعضاء للمجالس النيابية التشريعية في الدولة.[1]

وممّا يؤدي إلى حسن العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية ، أن الإدارة المحلية تتيح للبلديات فرصة ممارسة تجارب إدارية متعددة بغي الوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات المواطنين المتزايدة[2].

هذه هي الأسباب التي جعلت الدول المتطورة منذ بداية القرن التاسع عشر إلى الأخذ بنظام الإدارة المحلية و العمل على اتساع نطاقه؛ و لا شكّ أن هذه الأسباب متاحة في الجزائر و في البلدان العربية جميعها بل أن الظروف التي مرّت بها الجزائر خاصّة و الأمّة العربية بصفة عامّة تجعلها أحوج من غيرها إلى إتّباع نظام الإدارة المحلية.

ثانيا: الإدارة المحلية: ضبط مصطلحي.

تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية وذلك تبعا لتوجهات نظر المفكريين في كل التخصصات، ويكمن ذلك في ذكر بعض منها:

لقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة إنجاز وتنفيذ السياسات العامة المحلية للدولة، والتي تقوم و برسمها، ووضع الخطوط العريضة لها.[3]

تعرف الإدارة المحلية على أنها:" أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلالية للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعها وإشباع حاجيات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية.[4]

[1] عبد الغني غانم،المرجع السابق، ص3
[2] عبد الغني غانم،المرجع السابق، ص4
[3] ممدوح خالد، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص 270.
[4] فضيلة خلفون، **"دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد10، باتنة01، 2017.

يركز هذا التعريف مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها؛ كما تضمن هذا التعريف العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية من حيث القيام بالمهام الإدارية.

كما يركز هذا التعريف على أن الإدارة المحلية تقوم على استقلال الهيئة اللامركزية عن الهيئة المركزية من ناحية، وخضوعها لقدر من الرقابة من طرف الهيئة المركزية من ناحية أخرى.

أما استقلال الهيئة الإدارية اللامركزية فإنه يتحقق بتوافر ركنين هما، ثبوت الشخصية المعنوية للوحدة الإدارية و أن يكون لهذه الهيئة المستقلة اختصاصات تباشرها بإرادتها.

إضافة إلى الرقابة الإدارية فهي رقابة من نوع خاص تتقرر للهيئة المركزية على الهيئات اللامركزية تعمل في وحدات ذات مفهوم محلي يعرف بنظام الإدارة المحلية[1].

كما يعرفها **العطار** على أنها :" توزيع الوظيفية الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة."[2]

كما تم تعريفها من قبل الزعبي على أن الإدارة المحلية أسلوب الإدارة الذي بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها مجالس منتخبة تحت إشراف الحكومة.[3]

نستنتج من هذين التعريفين أن الإدارة المحلية تقوم على وجود وحدات أو هيئات محلية تمثلها مجالس منتخبة لكن بوجود رقابة نسبية عليها.

فالكاتب البريطاني "كرام مودي" يعرف:" الإدارة المحلية بأنها مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية، ويكون عرضة للمساءلة السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة".[4]

---

[1] ياقوت قديد، **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**: دراسة حالة ثلاث بلديات، (رسالة ماجستير منشورة)، تلمسان، 2011/2010، ص 50.

[2] محمد محمود الطعامنة، **"نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)"**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول بعنوان: "نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"، عمان، 20/18 أوت 2003، ص9.

[3] خالد سمارة الزعبي، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها** : دراسة مقارنة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984، ص 25.

[4] شاهر سليمان الرواشدة، **الإدارة المحلية في المملكة الأردنية**: حاضرها ومستقبلها، عمان: دار مجدلاوي،1987، ص 30.

يميز هذا التعريف تركيزه على المجالس المحلية المنتخبة على أساس أنه يستمد شرعيته من الشعب؛ كما أنه مسئول عن أي انحرافات أو تقصير في الخدمات المقدمة للمواطنين.

أما الفقيه الفرنسي "اندريه دولو بادير" فيعرف الإدارة المحلية بقوله "أنها اصطلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها".[1]

يركز هذا التعريف وظيفة التسيير للوحدات المحلية على المستوى المحلي؛ إضافة إلى الأساليب الإدارية المتبناة في أي وحدة محلية.

يعرفها Blair George على أنها:" أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية لجني جزء على الأقل من إراداتها." حيث شمل هذا التعريف مجموعة العناصر الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وهي المنطقة الجغرافية؛ الشخصية الاعتبارية وكذا استقلالية تحت إشراف السلطة المركزية.

وقد عرفت أيضا أنها شكل من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها[2].

من خلال هذه التعريف يمكن القول بأن الإدارة المحلية هي جزء من النظام العام للدولة، تمنحه الحكومة المركزية شخصية معنوية، وتتنازل فيه عن صلاحيات يهدف الى تلبية احتياجات مجتمعه المحلية، تمثلها هيئة منتخبة تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية؛ يقسم إقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبناءها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية وتحقيق التنمية بكل أبعادها.

[1] عبد الكريم سعيد أسعد إسماعيل، **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية**،(رسالة ماجستير منشورة)، فلسطين، 2005، ص 40.

[2] ناجي عبد النور، **"دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة** : تجربة البلديات الجزائرية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، جوان 2009 ،ص153.

ثالثا: أشكال الإدارة المحلية:

تنقسم الإدارة المحلية إلى عدة صور وأشكال وهي:

1. المركزية الإدارية:

تقوم المركزية على تجميع السلطة في يد هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة، بمعنى أنه لا يوجد في الدولة إلا سلطة واحدة، تتولى الوظائف بنفسها، أو بواسطة موظفين، لا تكون لهم سلطة ذاتية، وإنما يستمدون سلطتهم في العمل من السلطة الرئيسية في المركز والمركزية قد تكون مركزية إدارية أو سياسية أو اقتصادية[1].

تقوم المركزية الإدارية على قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة دون مشاركة هيئات أخرى.

وتعني أيضا تركيز ممارسة مظاهر السلطة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، وممثليها في الأقاليم، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة.

- **المركزية السياسية:** تقوم على تجميع السلطة السياسية في الدولة في يد هيئة رئيسة واحدة.
- **المركزية الاقتصادية:** تقوم على إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقاً لخطط مرسومة.
- **اللامركزية الإدارية:** تعني اللامركزية في أبسط معانيها اختصار المسافة وردم الهوة بين المواطن ومراكز صناعة القرار، أي تقصير الظل الإداري، بحيث تكون الحكومة قريبة من هذا المواطن وعلى أهبة الاستعداد للاستجابة لمطالبه.[2]

ويمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية، ووحدات إدارية مستقلة قانونا عن الإدارة

[1] سناء قاسم محمد حسيبا، **واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية**، (رسالة ماجستير منشورة)، فلسطين، 2006، ص ص 19-20 .

[2] نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:** دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، (رسالة ماجستير منشورة)، بومرداس، 2009-2010، ص 07.

المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.[1]

اللامركزية هو أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، ووسيلة لدعم المواطن ومشاركته في عمليات الحكم والإدارية، وفي الوقت نفسه اللامركزية وسيلة فعالة لتحقيق قنوات اتصال سريعة بين المواطن من ناحية، ومؤسسات وضع وتنفيذ السياسة العامة من ناحية أخرى، لهذا كانت الحاجة ماسة للامركزية في التنظيمات الإدارية وهي تقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونيا.[2]

- **مزايا اللامركزية الإدارية:** [3]

➢تخفيف العبء عن الإدارة المركزية بموجب التفويض.

➢ترقية الخدمات الإدارية بسب التنافس بين المرشحين أو بدافع المصلحة.

➢تكوين كفاءات إدارية متعددة ومتنوعة في جميع أنحاء القطر وتنمية المهارات والقدرات القيادية من خلال إتاحة الفرصة لتحمل المسئولية

➢تقريب الإدارة من المواطن تحقيقا للإدارة الجوارية المبنية على أساس العلاقات والتعارف بين عناصر الإدارة والمجتمع.

➢تحقيق السرعة والمرونة في أداء المهام وتجنب البطء أو التخفيف من حدته وحل المشكلات وتلافي الأخطاء وتداركها.

➢تبسيط الإجراءات الإدارية نتيجة سهولة عملية الاتصال وفاعليتها التي تتم مباشرة ودون تعقيدات روتينية.

➢إمكانية التنسيق بين مختلف الخدمات الميدانية مثل الصحة والسكن والتعليم والشئون الاجتماعية على مستوى القاعدة.

---

[1] محمد صغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 09.

[2] محمود عامر خليل قنداح، **واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها** –دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة، (رسالة ماجستير منشورة)، القدس، 2012، ص 13.

[3] أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه منشورة)، الجزائر، 2009-2010، ص 74.

- **عيوب اللامركزية الإدارية:**[1]

➢ **صعوبة الجمع بين الاستقلالية والرقابة:** إن جوهر اللامركزية هو منح الأجهزة المحلية حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطها في الحدود التي لا تتعارض مع وحدة التنظيم، مع خضوعها للرقابة المركزية .

➢ **صعوبة الاتصال:** وخاصة الشخصية منها بين الجهات المركزية والسلطات المحلية، مما يتسبب في العديد من المشكلات منها ضعف وحدة السلطة.

➢ **زيادة الأعباء المالية:** بسبب تكرار الخدمات الاستشارية والمساعدة، كالشئون القانونية والشئون الإدارية على المستوى المحلي.

المطلب الثاني:خصائص وأهمية الإدارة المحلية.

يتميز نظام الإدارة المحلية بعدة مميزات وذلك باعتباره موضوعا مهما على المستوى الإداري، لذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة خصائص وأهمية الإدارة المحلية.

أولا:خصائص الإدارة المحلية.

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:[2]

1) قربها من الأفراد يجعلها تصل إلي أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2) هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
3) تعمل علي تكييف النظام الإداري ليلاءم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
4) اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر علي معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.
5) تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.

[1] عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة** ،دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان ، 2001، ص197.

[2] **"مفهوم الإدارة المحلية"**، تم الإطلاع يوم 2019/03/15، على الساعة 5:00 صباحا، على الرابط الإلكتروني : http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/004.pdf

6) تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلي المجتمع بالإضافة إلي تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد[1].

7) إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك علي جهودهم الذاتية.

ثانيا: أهمية الإدارة المحلية.

إن الهدف من الأخذ بنظام الإدارة المحلية هو خدمة أفراد المجتمع حيث يقع على الجهاز الإداري توفير أكبر قدر من الاستقرار، والطمأنينة لأكبر عدد ممكن من الناس؛ وتتنوع أهمية الإدارة المحلية في ميادين عدة فهناك:

- **الأهمية السياسية[2] :**
  - إتاحتها الفرصة للمواطنين للمشاركة في إدارة الشؤون العامة.
  - توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية من ناحية، حيث تعد مدرسة لتدريب الناخبين، وتثقيفهم سياسياً لممارسة حقوقهم.

- يساعد على تنمية قدرات بعض الشخصيات المحلية القيادية المؤهلة للمشاركة السياسية على المستوين المحلي والوطني.
- إن انتخابات المجالس المحلية تعد مناسبة طيبة لتثقيف الشعوب، وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية السليمة، وبهذه الروحية المستمرة ينمو الشعور الوطني لدى الأفراد وتزداد ثقتهم بالقيادة الوطنية والتفافهم حولها، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على استقرار الأوضاع السياسية وثباتها.

[1] المنظمة العربية للعلوم الإدارية، **"النمو الحضري في الوطن العربي"**، المؤتمر (14) للشئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999، ص 09.

[2] عبد الكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**: دراسة حالة بلدية أدرار، (رسالة ماجستير منشورة)، تلمسان، 2012-2013، ص 11.

- **الأهمية الإدارية:**[1]

➢تتمثل في تأهيل المجتمع المحلي، للدخول والانسجام مع المنظومة السياسية والاجتماعية للدولة ككل، وإدراكه بأهمية ممارسته الإدارية المحلية والوطنية، تعمل على تخفيف العبء عن كاهل السلطة المركزية في المجال الإداري.

➢كما أن نظام الإدارة المحلية يعتبر الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية، وإتاحة الفرصة للسلطة المركزية، كي تتفرغ للمسائل القومية المتمثلة في رسم السياسة العامة ومراقبة تنفيذها.

➢ وتقوم الإدارة المحلية كوسيلة حيوية للإصلاح الإداري، فالدول النامية وجدت في هذا النظام وسيلة فاعلة للبدء في إصلاح أجهزتها الإدارية، في القضاء على الروح البيروقراطية التي تسود الجهاز الإداري، وتنويع أساليب النشاط الإداري، وتبسيط إجراءاته وقربه من المستفيدين منه، وهم أبناء المجتمع المحلي.

- **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية:**[2]

تتضح هذه الأهمية كثيراً في الدول النامية، حيث تعاني المصاعب الكبيرة لقلة مواردها الاقتصادية وتخلف بعض الفئات الاجتماعية فيها، إن الإدارة المحلية والمواطن المحلي يؤديان دوراً أساسياً في هذا الميدان على المستوى المحلي والقومي.

ونظراً لتعدد زوايا دراسة الإدارة المحلية فقد اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام، فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل، و هو ما يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من الباحثين.

كما يمكن النظر أيضاً إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تُمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلاً فكرة الديمقراطية، أيضاً اهتم علماء الإدارة بهذا النوع

[1] عبد الكريم مسعودي، المرجع السابق، ص 12.
[2] بسمة عولمي، **"تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، الشلف، ص 258.

من الإدارة العامة نظراً لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: فلسفة الإدارة المحلية.

تنطلق فلسفة الإدارة المحلية من المقومات والأهداف التي نشأ نظام الإدارة المحلية أصلاً من أجلها ومن خلال العوامل المتعددة التي ساهمت في تكوينها وبلورتها وقدرة أنظمة الإدارة المحلية على التكيف لضمان ديمومة واستمرار هذه الأنظمة.

المطلب الأول: مقومات الإدارة المحلية.

ترتكز الإدارة المحلية على عدة مقومات أساسية؛ تتمثل بما يلي:

أولا: وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.[1]

أي الاعتراف بوجود مصالح إقليمية متميزة خاصة لبعض المناطق المحلية، وبضرورة ترك الإشراف عليها للمسئولين المحليين، لمساعدة الحكومة المركزية على التفرغ للشؤون التي تخص المجموعة الوطنية ككل مثل مرافق الأمن، القضاء[2].

ثانيا: الشخصية المعنوية.

بالرغم من عدم اعتبار الشخصية المعنوية عاملا حاسما و فعالا لقياس درجة الاستقلالية إلاّ يؤثر و يساعد بنسبة معينة في إبراز هذه الاستقلالية و ذلك بالنظر إلى أن الآثار المترتبة عن الشخصية؛ تعتبر السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض

[1] نواف كنعان، **القضاء الإداري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص158.
[2] شراف عقون، **سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية دراسة حالة بولاية ميلة**،(رسالة ماجستير منشورة)، بقسنطينة، 2007/2006، ص.162

الأجهزة استقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بم يترتب عن ذلك من حقوق، ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.[1]

إن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق قدرا من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، مما أدى هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات من الناحية الفقهية والقانونية.[2]

ثالثا: وجود مجالس محلية منتخبة.

لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك لأن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.[3]

رابعا:رقابة السلطة المركزية.

نستطيع أن نعرف الرقابة :" أنها مجموع السلطات المحددة والتي يخولها القانون لجهة معينة على أشخاص وأعمال الهيئات المحلية بقصد تحقيق المصلحة العامة"؛ حيث أن هذه الرقابة هي التي توفق بين استقلال الهيئات المحلية، والاعتبارات الخاصة بعدم تحويل هذا الاستقلال إلى فوضى أو إلى تفكيك أوصال الدولة بما يؤدي لأضرار جسيمة، وبقصد تحقيق أهداف سياسية، وإدارية ومالية[4].

---

[1] صبرينة بلغزلي، **نظام التدابير الوقائية المتخذة من قبل السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي و المالي، (رسالة ماجستير منشورة)**، بجاية، 2011/03/13، ص 81.

[2] سليمان محمد طحاوي، **الوجيز في نظم الحكم والإدارة**،: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، سنة 1979، ص 369.

[3] خالد القباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، الجزائر: نشر مشترك منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، 1981 ،ص 88.

[4] بلال خروفي،**الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية** : دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، ورقلة، 2011/2012، ص 29.

فالاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية ليست مطلقة بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف بما يضمن مراقبة الهيئات المحلية من اجل ضمان تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية.[1]

خامسا: مستويات الإدارة المحلية:

تعمل الإدارة المحلية وتستمر في تحقيق أهدافها الرسمية من خلال جملة ترتيبات وقواعد تنظيمية و بناءات إدارية مكونة من جماعات عمل وأفراد وأقسام ومصالح وغيرها، ولكن كذلك من خلال مستويات تنظيمية محددة بوضوح في مرا كز وأدوار ورتب ومسؤوليات، فهناك مستوى أعلى كما أن هناك مستوى أدنى، وهناك الرئيس كما أن هناك المدراء والمشرفين ورؤساء الأقسام وصولا الى العمال البسطاء في آخر السلم.

كما تقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين اثنتين جد هامتين، يتميزان بالاعتماد المتبادل بينهما، ثم كذلك بينهما وبين بيئتهما ومحيطهما الاجتماعي والسياسي.

أولا : الولاية:

1. تعريف الولاية:

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة و في نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع لشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة حيث عرفها قانون الولاية القديم لسنة 1969على أنها هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي و لها اختصاصات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و تنشا الولاية طبقا للقانون لنظم لأهميتها.[2]

أما لنسبة للقانون الجديد 12-07 لسنة 2012 فقد عرفها على أنها: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع لشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و "هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل هذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية

[1] شويح بن عثمان، **حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا**، (أطروحة دكتوراه منشورة)، تلمسان، 2018/2017، ص 394.

[2] خديجة حميدي، هجيرة بلحاج، التنظيم الإداري في الجزائر، (مذكرة ماستر منشورة)،2016-2017، ص 119.

والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة .وتساهم مع الدولة في إدارة وبيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجماعية البيئة وكذا حماية وترقية الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

2. هيئات الولاية:

تبعا لما تتضمنه القوانين القديمة والجديدة للولاية أن الولاية تقوم على هيئتين أساسيتين؛ أولها المجلس الشعبي الولائي باعتباره هيئة أساسية وحتمية في تشكيل جهاز تسيير الولاية والوالي باعتباره الهيئة الأولى في الولاية ويقوم بمساعدة هذا الأخير أجهزة.

ثانيا : البلدية:

1.تعريف البلدية :[1]

عرفت الجزائر عدة دساتير انطلاقا من دستور سنة 1963 ثم دستور سنة 1976 فدستور 1989، وصولا إلى دستور 1996، حيث تطرقت هذه الدساتير إلى موضوع البلدية كقاعدة أساسية في الجماعات المحلية واختلفت النصوص التعريفية لها فقد عرفها دستور سنة 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، حيث نصت المادة 36 منه أن "الجماعات الإقليمية هي الولاية والبلدية، البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة "أما دستور سنة 1963 المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، حيث نصت المادة 09 منه على: "تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية تتولى تحيد مداها واختصاصاتها.

أما لنسبة لقانون البلدية ر قم 11-10 المؤرخ في 22يونيو 2011 عرف البلدية في المادة 01 منه على أنها هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع لشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.[2]

[1] خديجة حميدي، هجيرة بلحاج، المرجع السابق ، ص 117.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011** ،المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة، في 2011/07/23.

ومن خلال هاته التعريفات نستنتج أن البلدية في الجزائر هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطن، حيث تعايش مشاكلهم وتعمل على تلبية حاجيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...، وذلك في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يخولها لها القانون باعتبارها قاعدة اللامركزية الإدارية.

المطلب الثاني: أسباب اعتماد الإدارة المحلية.

هنالك مبررات موضوعية جعلت الدولة تأخذ بنظام الإدارة المحلية لما يحققه من فوائد جمة ، ومن أهمها:

أولا: الأسباب الاجتماعية:

تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، وذلك يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم وميولهم، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، لابد أن تنعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم. الأخذ بنظام الإدارة المحلية يساهم في علاج ظاهرة التخلف بين القرية والمدينة وخاصة في الدول النامية، وذلك لتطوير القرية وتحديثها أو على الأقل لتحقيق عدالة توزيع الموارد المالية بين الريف والحضر، فلا تستفيد المدينة على حساب القرية حتى يمكن الارتفاع بمستوى الخدمات في القرية.[1]

الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجيات المحلية حيث يعمل نظام الإدارة المحلية على إشراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم المحلية، وبذلك تكون لهم القدرة على تفهم الحاجات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين تنقصهم الخبرة والأساس بحاجة السكان المحليين ورغبات.[2]

السعي وراء تقوية البناء الاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع القوى الإيجابية بدلا من تركيزها في العاصمة، وتقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق إشراكهم سويا في مجالات العمل المحلي.

[1] عبد الرزاق الشيخلي ، **الإدارة المحلية** ، دراسة مقارنة، الاردن : جامعة مؤتة ،2001، ص 23.
[2] صلاح الدين حسين الهيتي، **نعمة عباس الخفاجي، تحليل أسس الإدارة العامة**، الأردن: دار اليازوري، 2009، ص 285.

ثالثا: الأسباب الإدارية:

إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء الفرصة للإبداع الشعبي والتعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسي لازدهار ونجاح أي مرفق تتولاه السلطة الحكومية، ولذلك فإن اشتراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذه المرافق والخدمات يحقق التعاون على أكمل وجه.

أصبح تقييم العمل ضرورة حتمية في مجال النشاط الحكومي بعد أن أصبح أداء الخدمات الحكومية في كل بقعة من بقاع الدولة على نحو سليم مهمة ينوء بها كاهل الحكومة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو المالي.[1]

تقضي الظروف المحلية تنوعا في أنماط إنجاز الخدمات والمرافق المحلية؛ على خلاف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة المركزية في أرجاء الدولة بشكل مشابه ومتماثل، يسري على جميع بقاع الدولة على السواء دون تمييز، فالتنفيذ بأنماط متماثلة في الخدمات المحلية فيه إغفال للتفاوت الطبيعي بين الوحدات الإدارية المحلية المختلفة.[2]

سهولة التعرف على المشكلات وسرعة مواجهتها بسبب التقدم التكنولوجي الهائل في الميادين المختلفة ومراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من المجتمع المحلي؛ كما تعتبر الوحدات المحلية مجالا خصبا لتجربة النظم الجديدة، فإذا تحققت أخذت بها الحكومة المركزية [3].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

إن الأخذ بنظام الإدارة المحلية يؤدي إلى الكثير من المزايا الاقتصادية، ونذكر منها:

- جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- اللامركزية في التصنيع مما يتيح الفرصة للمناطق المحرومة النهوض صناعيا.

[1] خالد ممدوح، **البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، القاهرة ، المنظمة العربية،2009، ص ص 977 -911.
[2] علي أنور العسكري، **الفساد في الإدارة المحلية**، مصر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر،2008 ، ص 09.
[3] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، الجزائر : الجسور للنشر والتوزيع ، 2014، ص 106.

- تحقيق نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.[1]
- تعمل الإدارة المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية.
- إن الوحدات المحلية أكثر معرفة بحاجات ومشاكل المجتمع المحلي، مما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة.
- ازدياد وظائف الدولة، بعد أن كانت وظيفتها مقصورة على المحافظة على الأمن الداخلي وصد الاعتداءات الخارجية وإقامة العدل بين الناس، فيما أصبحت تتدخل في ميادين كثيرة تحقيقا للأهداف الاجتماعية والاقتصادية.[2]
- إضافة الى تقسيم العمل حيث أصبحت هناك خدمات تقوم بها الحكومة المركزية، وهناك خدمات محلية تتولاها الإدارة المحلية.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا من مبررات ، إلّا أن هناك دوافع أخرى كالتفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة، فالأقاليم تختلف من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة، والمناطق البعيدة عنها كما تختلف من حيث تعداد السكان.

هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الاستعانة بجماعات محلية لتسيير شؤون الإقليم، وهناك دافع آخر وهو تزايد مهام الدولة، بعدما كانت مهمة الدولة في السابق هو تحقيق الأمن والعدالة أو ما يعرف بالدولة الحارسة فأصبحت فيما بعد دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وهذا التنوع أوجب على الدولة إنشاء وحدات محلية لمساعدتها في أداء دورها بالشكل السليم، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشات القاعدية.

[1] محمد ناصف، قداوي عبد القادر، **"أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، تيسيمسيلت، 2017، ص90.
[2] الخميسي مقداد، المرجع السابق ، ص 192.

خلاصة

نخلص من خلال دراستنا لموضوع الإدارة المحلية أن لا يوجد تعريف شامل وكافي؛ وذلك تبعا للخلفيات الفكرية المفكرين والمنظرين على مستوى الفكر الإداري؛ حيث أن الإدارة المحلية تطورت من عدة صور إلى أن أصبحت تعرف بنظام الإدارة المحلية.

كما تعتبر الإدارة المحلية من بين الموضوعات المهمة على الساحة العلمية وذلك لارتباطها بموضوع الدولة والنظام السياسي والبيئة القانونية والإدارية الذي وجد فيها نظام الإدارة المحلية.

إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية وجد بفعل عدة أسباب من بينها النمو الديمغرافي وازدياد حاجيات الأفراد؛ كثرت الأعباء على السلطة المركزية والتفاوت بين الأقاليم.

الفصل الثاني

مدخل عام للتنمية العمرانية

تمهيد :

تعتبر التنمية العمرانية من دلالات التحضر للمدن؛ حيث تعتبر ضرورة ملحة في أي نطاق عمراني يفتقد إلى عجلة كفئة تسير وفقها سيرورة النمو الشامل المتوازن الذي يجسد التوافق الاقتصادي والاجتماعي في ظل القدرات البيئية.

كما تهتم الدولة بالعمران لاعتباره المرآة العاكسة لها، والجزائر لا تخرج عن هذا النسق، إذ حاول المشرع الجزائري التعبير عن الهوية العمرانية الجزائرية فسعى لضبط التوفيق بين النظام العام العمراني وهو ما يتجلى في قوانين التهيئة والتعمير عموما؛ وبين النشاط العقاري الذي يتجسد في قوانين الترقية العقارية خصوصا بهدف التعرف على واقع السياسة العمرانية. واستراتيجيات تحقيق التنمية المحلية من قبل الإدارة المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم التنمية العمرانية.

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية العمرانية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية العمرانية.

تخضع عملية التطوير المنشودة في البيئة العمرانية على مجموعة التحديثات الممكن القيام بها وا الوسط العمراني، وهو ما يأخذنا في هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم التنمية العمرانية كمصطلح حديث له ارتباطاته وجذوره النظرية؛ وخصائصه وأهدافه الذي وجد من أجلها.

المطلب الأول: تعريف التنمية العمرانية.

مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالعلوم الإنسانية، حيث التعدد والتباين في المعاني، والمضمون – خاصة في المصطلحات الترجمة؛ ناهيك عن التعريفات المتعددة للتنمية بحسب المفكرين والدارسين لموضوع التنمية على اختلاف تخصصاتهم.

أولا: التنمية:

1.التنمية لغة:

يشتق لفظ التنمية من "نمى"، ورد في لسان العرب: النماء أي الزيادة، ويقال نمى ينمي نميا ونميا ونماء بمعنى زاد وكثر؛ أيضا الزيادة والانتشار.[1]

أما مفهوم التنمية، في اللغة الانجليزية " **Development**"، يعني: تنمية، إنماء، نشوء توسيع، تطوير، تطور.[2]

فالمفهوم في اللغة الانجليزية يعني التوسع والتطوير، والذي ربما يتطلب التغيري الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة.[3]

زيادة ونماء، أما التنمية اصطلاحا فقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب** ، بيروت: دار صادر،2005، ص363.
[2] عبد المالك الهادي، **"مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية"**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد01، السودان، 2016، ص 03.
[3] المرجع نفسه، ص 04.

ليكتسب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر بمعدل يسمح له بالتحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وتطور الحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية كحقل السياسة والذي اهتمت به البلدان منذ ستينيات القرن العشرين.[1]

2.التنمية اصطلاحا:

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد ، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر.

وتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية والاجتماعية و البشرية؛ حيث يعرف "سعد الدين إبراهيم" أنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل متوازن سواء كان فرد أو جماعة أو مجتمع[2] .

تعرف التنمية على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[3]

وحسب **الأمم المتحدة** هي: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[4].

كما تعرف التنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.[5]

---

[1] حجيلة رحالي ، **"التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"**، تم الإطلاع يوم 2019/04/11، على الساعة 15:30،ص 02-03على الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

[2] سعد الدين إبراهيم، **التنمية في مصر**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1982، ص 30.

[3] مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007، ص 189.

[4] محمد شفيق، **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1998 ،ص13.

[5] عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،**علم الاجتماع التنمية**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

بوجين ستيلي حيث اقترح خطة للتنمية عام 1889م؛ كما استخدم الرئيس الأمريكي **هاري ترومان** لفظ التنمية في خطابه الافتتاحي أمام هيئة الأمم في 20 مارس 1949م في معنى قوله أن مفهوم التنمية لم يكن معروفا بالمعنى والمفهوم المتداول اليوم فقد كان خليطا بين التجارة والرفاه الاجتماعي ومقرونا بالحرب الباردة والتنافس العالمي وكثيرا ما كان مقرونا بالنمو الاقتصادي مع إغفال الجوانب الاجتماعية والثقافية.[1]

ثانيا: العمران:

العمران من الناحية اللغوية مشتق من كلمة لاتينية **urbs** والتي تعني المدينة،ويعد المهندس الإسباني **Ildefons cerda** أول من استعمل كلمة **urbanisation** لماكان يتصوره كعلم للتنظيم المجالي للمدن.

أما اصطلاحا يعرف بأنه ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللا تنظيم، واللاتوازن من الناحية الوظيفية المجالية.

يعتبر العمران من بين المرتكزات الأساسية في عالم التحضر، حيث يشير مصطلح العمران إلى حالة التوسع الذي تشهده المدينة عبر فترات زمنية مستمرة.[2]

حيث يعرف **فورد Ford** العمران على أنه :"علم وفن لتصحيح الأخطاء ارتكبت في الماضي، بواسطة هيئات مناسبة للمجال، كما أن مجا هذا الاختصاص بين جميع المتدخلين والمستعملين في آن واحد".[3]

وحسب منجد **روبار Robert** عرف العمران على أنه دراسة الطرائق التي تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري مع متطلبات الإنسان، وهو أيضا مجموعة التقنيات المختلفة التي تطبق هذه الطرائق.[4]

---

[1] تيتلية حيزية، المرجع السابق ، ص 12.
[2] عبد العزيز عقابة، **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر**: مدينة باتنة نموذجا، (رسالة ماجستير منشورة)، باتنة، 2009-2010، ص 10.
[3] خيرة دشراوي، **"إشكالية التنمية العمرانية في الجزائر في ظل التحديات الاجتماعية"**، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، العدد 01، وهران، 2009، ص 02.
[4] خلف الله بوجمعة، **العمران والمدينة**، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، ص 11.

ثانيا: التنمية العمرانية:

وتعتبر التنمية العمرانية شقا أساسيا من التنمية الحضرية والتي يقصد بها : تنمية المناطق غير الريفية وتشمل المناطق العمرانية التي تستهدف الإسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وفرص العمل. [1]

لا شك بأن للتنمية العمرانية مكانة مهمة من حيث الاستثمارات والاهتمام الكبير الذي تستحوذ عليه داخل المجتمع، بحيث تعتبر محركا رئيسيا لأكثر من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران، إذ يقصد بها الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.[2]

كما تعرف التنمية العمرانية بأنها الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات الاجتماعية وعناصر الاتصال والشبكات الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.[3]

تتطلب التنمية العمرانية جهدا وعملا حقيقا على أرض الواقع، وذلك لمواجهة الأوضاع العمرانية الحالية المتفاقمة، التي يعاني منها قطاع العمران في الدول النامية عموما، والتي سوف تتزايد تداعياتها في المستقبل، نتيجة غياب التحفيز والتخطيط السليم لمستقبل التنمية العمرانية الشاملة[4].

---

[1] حكيمة بولعشب، **مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية –** دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت ، (رسالة ماجستير منشورة)، قسنطينة، الجزائر،2006-2007، ص 18.

[2] وهيبة رابح، نور الدين دعاس، **"التنمية العمرانية وأثرها في تعزيز التحضر ومكافحة الإجرام"**، مجلة تشريعات البناء والتعمير، العدد04، ديسمبر2017، ص 168.

[3] عبد الرحمان قنشوبة، **"الجامعة والتنمية العمرانية في الجزائر"**، مجلة الميدان للدراسة الرياضية الاجتماعية والإنسانية، العدد06، مارس 2019، ص 21.

[4] فائق جمعه المنديل،**" سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية"**، المؤتمر الإقليمي المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية، عمان، 14-17 يناير2008، ص 10.

هي عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها وتنميتها، أو مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، من اجل تحديد حالة البناء الإجتماعي وكيفية تسيره في مرحلة، وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة حماية للمكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهورية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد.[1]

المطلب الثاني:خصائص وأهداف التنمية العمرانية.

تتميز التنمية العمرانية بعدة خصائص تميزها عن الأبعاد التنمية الأخرى وكذا الأهداف لذلك سنقوم بالتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: مبادئ تحقيق التنمية العمرانية:

إن مبادئ تحقيق التنمية العمرانية بشكل عام هنالك عدة مبادئ لتحقيق تنمية عمرانية في المراكز الحضرية وهي كما يلي:[2]

- تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الطاقة والعمالة.
- تحقيق الاستقلالية المحلية من خلال تعزيز قدرات المجتمع على تشكيل وتكوين بيئاتهم عن طريق احتياجاتهم وطموحاتهم لتحقيق الانتماء والإحساس بالمكان أيضا.
- أن تكون المدينة عادلة في توزيع وتوفير الخدمات بشكل متساوي كما يشترك الجميع فيها بالحكومة، إضافة إلى كونها مبتكرة تتجاوب مع متغيرات بسرعة موسعة الآفاق والتجارب.
- إمكانية تطبيق تنوع الاستعمالات الأرض من خلال تعديل أولويات استعمالات الأراضي لتشكيل مدن متضامنة ذات استعمالات حيوية متنوعة.

[1] فتيحة الطويل، **السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية**: دراسة ميدانية في مدينة بسكرة،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة بسكرة ،2005، ص 34.

[2] غادة موسى زروقي السلق، ميثم حسن مهدي الصفار، **"التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي"**، مجلة الهندسة، العدد 20، 2014، ص 07-08.

- إمكانية الوصول إلى الخدمات على مختلف مستويات تشكيل المدينة من المستوى المحلي إلى مستوى مركز المدينة .
- توافر درجة عالية من إمكانية الوصول وسهولة الحركة يساعد على زيادة حرية الاختيار وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.
- تحقيق التوافق التام بين الطبيعة والبيئة واحترامها وتأكيدها وحمايتها من الأخطار التي تهددها.
- تحديد البيئات العمرانية الملوثة ومحاولة إيجاد الحلول لتطهيرها والمحافظة على نظافتها.
- وضوحية صورة المدينة عن طريق استخدام التدرج الهرمي في تركيب المدينة وتوزيع الخدمات والمناطق المفتوحة والفراغات وتميز الأحياء بتمركز الاستعمالات.
- إمكانية الوصول للمناطق المفتوحة الخضراء مثل الحدائق والمناطق الطبيعية، بالإضافة الى استخدام أسس التدرج الهرمي في توزيع الفراغات المفتوحة والمناطق الخضراء بالمدينة ابتداء من التجمع السكني والمحلة السكنية إلى المستوى الأكبر مع تدعيم مشاريع الزراعة المحمية والمشاريع العمرانية الخضراء.

ثانيا : أهداف التنمية العمرانية:

تتضمن التنمية العمرانية عدة أهداف من بينهما:[1]

- الارتقاء بجودة حياة الناس.
- مشاركة الناس في هذا الارتقاء.
- والارتقاء بجودة الحياة يتضمن جوانب عديدة، من بينها علي الأقل: المسكن المناسب البيئة، الصحة، التعليم، العمل، الدخل، الحالة السكانية، الحالة الاقتصادية، الأمان الاجتماعي، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، المنظومة الثقافية.

[1] تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، **"تقرير محافظة الدقهلية"** ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية،2005، ص 08.

- ومشاركة الناس في الارتقاء بجودة حياتهم تتضمن كذلك عدة جوانب من بينها: اتساع قاعدة المشاركة، كفاءة الآليات المنظمة للمشاركة.
- ويمكن اعتبار التنمية العمرانية أداة رئيسية لترشيد جهود التنمية وذلك من خلال ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للهيكل العمراني.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حدا مقبولا من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لمفردات البيئة المحلية المتاحة.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية وتوصيفها بكل دقة ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في أقل وقت ممكن بأقل التكاليف
- تكامل أنواع التخطيط على المستوى المحلي وتنسيق أداء الجهات التنفيذية للقطاعات المختلفة بما يضمن عدم التعارض بينها و ترشيد الطاقات والجهود. دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار
- تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشروعات للمواطنين وممثليهم بالمجالس الشعبية مما يمكنهم من المشاركة في صنع القرار ويساعد على خلق نوع من الإجماع على أهداف محددة و فتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية.
- تدعيم كفاءة أداء المجالس الشعبية للمهام الموكلة إليها من خلال وضوح خطط التنمية ومراحلها المختلفة.
- وضع وتحديث إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية والشعبية يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة للاعتمادات المالية للمشروعات المختلفة.

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية العمرانية.

ترتكز التنمية العمرانية على عدة أدوات وآليات إستراتيجية تتبعها الإدارة المحلية في عملية بناء وتحقيق التنمية العمرانية، لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة أهم الإستراتيجيات والأسس التي تحقق التنمية العمرانية.

المطلب الأول: أدوات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية.

أولا : مخطط التهيئة والتعمير.

1. التعريف بمخطط التهيئة والتعمير:

عرف المشرع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على أنه الأداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.[1]

هذا المخطط؛ هو وثيقة تعريف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجاليه تسمح بتطبيق سياسة عامة على الإقليم أو البلدية، وكذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تتراوح مدتها 20سنة بعد إعداده،[2] فهو وثيقة مستقبلية للتنبؤ وتوجيه التهيئة وتوسع التجمعات السكانية، كما يحدد التوجهات العامة بالنسبة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات متعددة كما يلي:[3]

1-**القطاعات المعمرة** :وتشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القريب والبعيد.

2-**قطاعات التعمير المستقبلة** :وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد.

3-**القطاعات غير القابلة للتعمير** :كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 16 من القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير لسنة 1990، المعدل بقانون 05/04 المؤرخ في 2004/08/14.

[2] عيسى مهزول، "اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال إعداد أدوات التعمير(المخططات العمرانية)"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، جويلية 2014، ص 203.

[3] القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير لسنة 1990.

كما أن هذا المخطط يقسم إقليم البلدية إلى مناطق تخصص مثل:

- مناطق سكنية.
- المناطق الصناعية.
- المناطق الريفية.
- مناطق التجهيزات العمومية أو ذات المنفعة العمومية.

2. أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

إن المخطط التوجيهي هو الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار البلدي وبعد المصادقة يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية، وهو ملزم حتى للبلدية وهي الجهة التي تعده ولا يمكن مراجعته إلا بشروط قاسية، وهي إذا كانت القطاعات المراد إنشائها أصبحت لا تلبي أهداف معينة لها، ولا تتم المراجعة إلا بنفس المراحل المحددة للمخطط.

إن أهمية المخطط التوجيهي تكمن في كونه يحدد الاحتياجات العقارية وهو المقسم للعقارات على تراب البلدية، وبذلك فإن إنشاءه يسمح بمعرفة الأملاك العقارية وطبيعتها، وكذا معرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني الغير الشرعي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية البلدية، وتوفيرا لاحتياطات المواطنين الأساسية داخل البلدية.[1]

ثانيا: مخطط شغل الأراضي:

1.التعريف بمخطط شغل الأراضي:

يعتبر مخطط شغل الأراضي من أهم الآليات تجسيد أهداف قانون التعمير، وباستقراء المادة 31 من قانون 29/90 المتعلق التهيئة والتعمير،يمكن أن نعرفه على أنه :

"أداة من أدوات التهيئة والتعمير، يتم بموجبها تحديد التوجيهات الأساسية في مجال البناء على مستوى البلدية أو جزء منها، تحدد بصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء من حيث ، الشكل الحضري للبنايات المظهر الخارجي للبنايات؛ المساحات العمومية،

[1] عبد العزيز عقاقبة، المرجع السابق ، ص 62.

ارتفاع الشوارع، النصب التذكارية، مواقع الأراضي الفلاحية في إطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.[1]

يغطي مخطط شغل الأراضي في غالب الأحيان تراب بلدية بأكملها، من خلال الإطلاع على قانون التهيئة والتعمير نخلص إلى أن مخطط شغل الراضي يمتاز بـ :

1. يضبط حدود ومحيطات مخططات شغل الأراضي التي يجب إنجازها.
2. مخطط شغل الأراضي هو مخطط تفصيلي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
3. يعتبر مخطط شغل الأراضي من المخططات المرنة ذو الحركة الديناميكية.
4. يغطي مخطط شغل الراضي مساحات واسعة ضمن إطار البلدية.
5. كما أن مخطط شغل الأراضي يغطي أكثر من بلدية والتي تتقاسم فيما بينها العديد من العوامل المشتركة.

المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية العمرانية.

أولا : الفواعل المركزية:

✓ **الدولة**

يبرز دور الدولة في وضع إستراتيجية التنمية العمرانية والتسيير العمراني من خلال الدور الذي يحدده لها الدستور، الإطار لقانوني للتعمير.

ويختلف الوضع عما كان عليه خلال الفترة السابقة قبل سنة 1990وبعد هذه الفترة حيث التوجه نحو اقتصاد السوق الأمر الذي يفرض أدوارا جديدة ،حيث صار من الضروري على الدولة أن تنسحب من التسيير المباشر للاقتصاد لتكتفي بالتوجيه والتنظيم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الدور ينطبق على تسيير السياسة العمرانية والتكفل بقضايا ومجالات التنمية المحلية يتمثل هذا الدور في[2]:

[1] بوبكر بزغيش، **مخطط شغل الأراضي: أداة للتهيئة والتعمير**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد01، 2018، ص ص 652-653.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، تتضمن القانون رقم 06/06 المؤرخ في2006/02/20، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

- التخطيط والإعداد للسياسة الخاصة بالتنمية العمرانية وتسيرها، من خلال الإشراف على إعداد المخططات الخاصة بالتنمية والتهيئة العمرانية.

- بالإضافة إلى مهام المراقبة لحسن تطبيقها وفي سبيل ذلك سخرت تحت وصايتها، هيئات ومصالح ممركزة على مستوى الولاية تتولى تجسيد هذه المهام إلى جانب التنسيق بين مختلف القطاعات الفاعلة في التنمية العمرانية.

✓**مديرية التعمير والبناء**، وتضم عدة مصالح هي[1]:

✓**مصلحة التعمير وتشمل** :مكتب آليات التعمير، مكتب التهيئة والترقية العقارية، مكتب شهادات التعمير والمراقبة، مكتب الهندسة المعمارية.

✓**مصلحة البناء وتشمل** :مكتب الدراسات ومقاييس البناء، مكتب التنظيم والتفتيش ونوعية البناء، مكتب النمط ومواد البناء.

✓**مديرية السكن والتجهيزات العمومية** :وتضم المصالح التالية.

✓ **مصلحة السكن وتشمل** :مكتب السكن الاجتماعي، مكتب الإعانات العمومية، مكتب تطوير الترقية العقارية.

ثانيا : الفواعل المحلية:

- **البلدية:**

أ. تعريف البلدية:

وعرفها قانون البلدية لسنة1972: بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ."

كما عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم80/90: المؤرخ في 1990/04/17 المتعلق بقانون البلدية، على أنها "الجماعة الإقليمية لأساسية، التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[2]

[1] عبد العزيز عقاقبة، المرجع السابق ، ص 65.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، المتضمن قانون البلدية، 1990/04/11.

ب. دور البلدية في مجال التنمية العمرانية:

باعتبار البلدية الهيئة التي تجسد تطلعات المواطنين لابد من توضيح دورها بالشراكة مع الولاية في التكفل بسياسة المدينة وتسييرها.

وفي هذا الإطار تختص البلدية بما يلي:[1]

- ✓تسيير استعمال المساحات والأراضي.
- ✓تنظيم وتسيير الأطر الحضرية للتجمعات السكنية.
- ✓إنشاء الهياكل الأساسية القاعدية والتكفل بقضايا البيئة.
- ✓توفير الخدمات العمومية للسكان.
- ✓ وبهذا الخصوص تتولى الدولة إسناد مسؤولية تنفيذ المشاريع التي تمولها البلدية كالمشاريع الحضرية الكبرى والأعمال الخاصة بتهيئة الأحياء السكنية.

ت. دور رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي اعتبار ممثل للدولة ومنها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي ومنها ما يرجع إليه باعتباره ممثلا للبلدية. ويعتبر المنظم والمسير للتنمية المحلية عن طريق المصالح التقنية للبلدية، كتسيير الشبكات العمرانية وصيانتها وتهيئتها، وكذا إعداد آليات التهيئة والتعمير والعمل على تطبيقها وتسيرها، من خلال المخططات والعقود الخاصة بالتعمير، والتي تقوم على علاقة مبنية على الشراكة والتشاور بينهما.[2]

- **الولاية:**

أ. تعريف الولاية:

كما عرفتها المادة الأولى من القانون رقم 09/90المتعلق بالولاية" بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المتضمنة قانون البلدية والولاية المؤرخ فى 11افريل1990.
[2] عبد العزيز عقابة، المرجع السابق، ص141.
[3] جعفر انس قاسم ،**أسس تنظيم الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص ص59.53

ب. صلاحيات الوالي والمجلس الولائي في مجال التنمية العمرانية:

- **المجلس الشعبي الولائي:**[1]

يعد المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية في تسير الولاية كوحدة إدارية لامركزية إقليمية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، ويتكون من عدد من اللجان الدائمة ويمكنه إنشاء لجان مؤقتة وتتمثل اللجان الدائمة في:

✓لجنة الشؤون الإدارية والمالية.

✓ لجنة الاقتصاد والمالية .

✓لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز.

✓ لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافي.

✓ إنشاء اللجان المؤقتة لمعالجة المسائل التي تهم الولاية.

ويتمتع المجلس بوسائل قانونية تتيح له تجسيد صلاحياته وتتمثل في:

✓إنشاء مؤسسات محلية المشاركة في النشاطات البلدية عن طريق منحها إعانات مالية في ميادين مختلفة.

✓المشاركة في المشاريع ذات الطابع المحلى.

- **الوالي:**

رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، ويعد الفاعل المهم والأساسي في تسير السياسة العمرانية على مستوى الولاية، من خلال التسيير والإشراف على المشاريع العمرانية والمجال الحضري أثناء ممارسته لصلاحياته القانونية بالتنسيق مع الهيئة الانتخابية .

[1] جعفر انس قاسم ،المرجع السابق، ص 58.

المطلب الثالث: مشاكل التنمية العمرانية والحلول المقترحة لها.

أولا: تحديات التنمية العمرانية:

هنالك عدة مشاكل تواجه عملية التنمية العمرانية؛ من بينها:

1. مشكل السكن:

تتأثر عملية التنمية العمرانية بالنمو الديمغرافي المتزايد الناتج عن النزوح الريفي نحو المدن، ما أدى إلى خلق أزمة سكن نتيجة لترييف المدينة [1] وكنتيجة لهذه الظاهرة أصبحت الدولة والسلطات المحلية غير قادرة على تلبية كل الطلبات وقبول جميع الملفات، وظهور الأحياء القصديرية.

2. التوسع العمراني الحضري:

تتمثل عملية التوسع العمراني بالتمدد الأفقي مما ينتج ظهور الأحياء العشوائية والبيوت القصديرية ما يؤدي إلى عدم التناغم بين القطاعات الاقتصادية والشكل العمراني للمدينة.[2]

3.اختلال التوازن الإقليمي:

إن ظاهرة التباين الإقليمي تفسر من خلال عملية التركيز الحضري أو المركزية الحضرية التي يعرفها محمد عاطف الغيث على أنها عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة واحدة، وهو ما يظهر من خلال تركز السكان في المدن الكبيرة وخاصة العاصمة، ما أدى إلى ظهور التباين بين عدد السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني بحيث يتمركز أغلب السكان في المناطق الشمالية دون الجنوبية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الدور الحضرية للمدن الصغير وظهور واللاتوازن الإقليمي واختلال التوازن في الهرم الحضري.[3]

---

[1] مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1976، ص 248.
[2] خيرة دشراوي، المرجع السابق ، ص 03.
[3] المرجع نفسه، ص 04.

ثانيا: الحلول المقترحة:

- **الحل القانوني** : الحكومة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 الذي يعبر عن السياسة الحالية والمستقبلية والتي تشكل حلولا الاختلالات والتحديات المستقبلية، ويندرج في سياقات المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، وحماية الفضاءات العامة، وتنميتها ، وترقيتها. [1]
- **الحل الاجتماعي:** التخفيف من الضغط السكاني بسبب النزوح الريفي، كون المدينة تشكل مركز استقطاب والتزايد الطبيعي للمواليد، حيث يصبح الطلب على السكن يشكل أزمة، بادرت السلطات إلى إنشاء الأقطاب العمرانية الجديدة وهي حلول مهمة لمشكل السكن من جهة وتمثل استغلال عقلاني للعقار من خلال اعتماد البناء العمودي.

[1] أمين الزاوي، "عقود إيجار كل ثلاث سنوات لوقف التلاعب بالسكنات الاجتماعية"، تم التصفح يوم 7 ماي2019، على الساعة 9:25 على الموقع الإلكتروني : https://www.djazairess.com/echorouk/32186

خلاصة

من خلال دراسة هذا الفصل المتعلق بمتغير التنمية العمرانية ضرورة ملحة في أي نطاق عمراني يفتقد إلى عجلة كفاءة تسير وفقها سيرورة النمو الشامل المتوازن الذي يجسد التوافق الاقتصادي والاجتماعي في ظل القدرات البيئية.

كما أن التنمية العمرانية هي الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات الاجتماعية وعناصر الاتصال والشبكات الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة.

كما أن تحقيق التنمية العمرانية يستلزم وجود أدوات أساسية للتخطيط العمراني المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي الذي يفعل من قبل الإدارات المحلية الولاية والبلدية.

كما أن التنمية العمرانية تعاني من الكثير من المشاكل التي تحول دون تحقيقها كأزمة السكن والتباين الإقليمي.

الفصل الثالث

تأثير السياسات العمرانية على الإدارة المحلية

تمهيد

سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تأثير السياسات العمرانية على الإدارة المحلية من خلال عملية التخطيط العمراني؛ الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في الإدارة الحديثة والضرورية لتحديد الأولويات وتحقيق الهداف المخطط لها؛ كما أن التخطيط العمراني هو الآلية الأساسية للتنمية العمرانية على المستوى المحلي.

كما ان التطورات الحاصلة في العالم والاهتمام المتزايد بالتنمية العمرانية أدى إلى تبني عدة توجهات ووضع عدة استراتيجيات لبناء تنمية عمرانية في ظل الإدارة المحلية.

حيث سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر السياسات العمرانية على الإدارة المحلية من خلال مبحثين مهمين؛ كما يلي:

في المبحث الأول تم التطرق بالتفصيل لمفهومي التخطيط والتخطيط العمراني وفي المطلب الثاني تناولنا اهمية ومستويات التخطيط العمراني .

وفي المبحث الثاني تم التعرض الى التوجيهات الجديدة للتنمية العمرانية من خلال استراتيجية الدولة في التنمية العمرانية والتصميم العمراني وكذا التخطيط الاقليمي كمدخل اساسي للتهيئة العمرانية.

المبحث الأول: التخطيط والتخطيط العمراني.

يعتبر التخطيط العمراني من بين الآليات الأساسية لتحقيق التنمية العمرانية كما أن التخطيط في حد ذاته من بين الوظائف الأساسية في الإدارة المحلية الذي بمقتضاه تحدد الأولويات وتخطط الموارد البشرية إضافة إلى التخطيط للميزانية الخاصة بالتهيئة الإقليمية والحضرية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط والتخطيط العمراني.

قبل التطرق إلى تعريف التخطيط العمراني وجب التعرف على مصطلح التخطيط باعتباره أداة فعالة في سياسة التهيئة العمرانية.

أولا: تعرف التخطيط:

يعرف التخطيط على أنه نشاط ذهني يهدف إلى فهم إشكالية أو موقف تنموي معين ووضع الحلول المناسبة لها.[1]

أيضا التخطيط هو نشاط يهدف إلى حل مشكلات السكان وسد احتياجاتهم وتحقيق أهدافهم في إطار الإمكانات المتاحة لهم، والسكان هنا هم سكان البيئة المأهولة سواء كانت موقعاً صغيراً أو قرية أو مدينة أو إقليم.[2]

يمثل التخطيط إحدى وظائف الإدارة حيث يعتبر أنه التقرير سلفاً بما يجب عمله في المستقبل لتحقيق أهداف المنشأة خلال فترة زمنية محددة . وهو عمل يسبق التنفيذ[3].

ونرى من التعريف أن التخطيط عمل يسبق التنفيذ وأن التنبؤ جزء أساسي في عملية التخطيط بشرط أن يكون هذا التنبؤ ناتج عن خبرة في الماضي ، والتخطيط ينتج عنه وضع

[1] عبد اللطيف، محمود أحمد،**مبادئ التصميم الحضري**، كتاب دراسي تم إعداده لطلاب جامعة الملك فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية، سبتمبر2011، ص10.

[2] **فائز سعد الشهري، "ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية**: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة معمارية هندسية فنية** ، العدد 09، 2006، ص 13.

[3] **"تعريف الإدارة ووظائفها"**، تم التصفح يوم 4-4-2019، على الرابط الإلكتروني: http://alkhbraa.com/home/PDFs/kotob-mo2alafah/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%87%D8%A7.pdf

أهداف عامة وتفصيلية يحتاج تحقيقها إلى وضع خطة يتم تحديد الوقت والإجراءات اللازمة للتنفيذ.

هو العملية التي يتم من خلالها تحديد أهداف المنظمة والموارد الضرورية والأفعال المؤدية إلى تحقيقها، وتقرير أفضل السبل لإنجازها. فمن خلال التخطيط فإن المدير يحدد ويصف النتائج ولماذا يجب أن تتحقق هذه النتائج؛ فالتخطيط يركز على تحديد الأهداف كجانب أول وعلى سبل أو طرق تحقيقها كجانب ثان.[1] كما أن لتخطيط عمل فكري يعتمد على المخطط وعلى خبرته ومهارته في دراسة الوضع الراهن للمنظمة، ومحاولة معرفة الظروف المحيطة بالمنظمة.

الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال الفترة زمنية محددة، تأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد و المحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية، والتخطيط يجب أن يكون شاملا ومرنا ومستمرا حيث يمكن تعديل مساره حسب ما يستجد من الظروف[2].

كما أن التخطيط فن وعلم ومنهج وهو أيضا نشاط متعدد الأبعاد ويسعي دائماً لتحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة ويتعاطى في بعده الزمني مع الماضي والحاضر والمستقبل ويقيم جسوراً بينها، وهو أيضاً عملية جماعية وليس فردية وكل فرد في مجموعة المخططين له دوره الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وفي نفس الوقت لا يمكن لأي مخطط أن يؤدي دوره التخطيطي بنجاح منفرداً دون الاشتراك والتعاون مع المخططين الآخرين في مراحل عملية التخطيط المختلفة.[3]

التخطيط هو مجموع التدابير المعتمدة من قبل الإنسان التي يجريها على دراية بعناصر ظروفه البيئية المختلفة في سبيل أن يحقق أكبر منفعة عبر أفضل استعمال لجميع مصادر

[1] عمر محمد درة، **مدخل للإدارة**، (رسالة ماجستير منشورة)، مصر: جامعة عين شمس- كلّية التجارة، ص 19-21.
[2] **محمد السيد طلبة، محمود أحمد المرسي المرسي**، "تحديات الإدارة في التخطيط المكاني "التخطيط الحضري والإقليمي"، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر، ص 02.
[3] فائز سعد الشهري، **المرجع السابق** ، ص 13.

الثروة الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق أفضل مستوى معيشي لأفراد المجتمع وتحقيق المصالح العامة لاستشراف المستقبل.[1]

ثانيا: تعريف التخطيط العمراني:

يعتبر التخطيط العمراني على مستوياته المختلفة المحلي والحضري والإقليمي والوطني من المجالات العلمية والعملية التي تسهم في تنمية الإنسان والمكان وأداة هامة للوصول بالتنمية إلى المستويات المستدامة من خلال سياسات وبرامج ومشروعات التنمية التي تعمل حساب جيل الحاضر وأجيال المستقبل في الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للبيئة.[2]

هو آلية لتطبيق السياسة العمرانية في الجزائر، في شكل مشاريع تنموية متناسقة، ونجاح التخطيط (تنفيذ مشاريع التنمية) يعكس سياسة عمرانية محكمة ;كما أن النجاح في تحقيق أي هدف يتطلب تخطيطا علميا، ولما كان هدف أية حكومة هو رفع مستوى معيشة المواطن، وزيادة دخله، والعمل على النهوض به حضاريا، وتوفير أسباب الرفاهية له. فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتنمية واستغلال الطاقات البشرية والإمكانيات الاقتصادية في الدولة، وفقا لتخطيط علمي سليم. لهذا الأخير داخل حدود الدولة وعلي مستويات ثلاثة ويركز على عناصر أساسية هي: الأرض و المكان وأنشطة السكان.[3]

كما يعرف على أنه التحكم في توجيه النشاط الذي يقوم بتعمير منطقة معينة في جهة معينة، ويقصد به تحقيق مستوى الأداء عند تعمير مدينة جديدة أو تعمير مدينة من المدن وتطوير ورفع مستوى العمران فيها وذلك بوضع الأسس العلمية لتنفيذ المشروع وتحديد مراحله بما يتناسب مع مقتضيات العصر وظروف المكان والسكان الذين يعيشون فيه.[4]

---

[1] سعدي محمد صالح السعدي، **التخطيط الإقليمي، نظرية توجه تطبيق**، بغداد: بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1989، ص 10.

[2] فائز سعد الشهري، **المرجع السابق** ، ص 10.

[3] الأخرس إبراهيم، **التجربة الصينية الحديثة في النمو" هل يمكن الاقتداء بها؟**، القاهرة: إتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2008، ص ص 177-178.

[4] كريمة كتاف، **مفهوم المدن الجديدة من خلال قانون 08/02** ، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة قسنطينة،2013، ص 120.

ويعتبر التخطيط العمراني المجال الأكثر إلماماً في معالجة المشكلات القائمة في المدن ووضع الأطر المستقبلية لتطويرها، وذلك من خلال الدراسات التنظيمية لنمو وتطور كل جزء من المدينة وتحدد اتجاه ومناطق التوسع بفعالياتها المختلفة .

كما أن التخطيط العمراني هو المنهج الذي بمقتضاه تهيئة لتراب البلاد من أجل توزيع البشر ومواردهم توزيعا محكما، بمعنى أن التخطيط العمراني يؤثر بشكل كبير على في التوزيع والترتيب المكاني للأهداف والوظائف والبرامج، وأصبح هذا النوع من الأساليب التقليدية في التخطيط أي ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الأرض والمدينة والريف بهدف تحقيق مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية.[1]

حيث أن التخطيط العمراني عبارة عن أداة مهمة تستخدمها مؤسسات مراكز الحضرية في عملية التحكم في النمو العمراني من خلال توجيه استعمالات الأرض الحضرية وتوزيع مختلف الأنشطة في المجال الحضري.

فهو يعني التخصص الذي يعنى بكافة مناحي المنطقة الحضرية ويشمل تخصصات متعددة مثل الإدارة والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع والهندسة والبيئة وغيرها.

ويعتبر البعض التخطيط الإقليمي مشابه له إلا أنه يشمل منطقة أوسع من التخطيط العمراني أو الحضري، ويهدف التخطيط الحضري يجاد حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل: التضخم السكاني، العمراني إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية، وا العشوائيات، أزمات المرور، تنظيم الحركة بين السكان والخدمات، حيث أن هناك عدة أساليب للتخطيط العمراني والحضري تهدف إلى تنظيم الحياة العمرانية.[2]

[1] **رولا أحمد ميا، "التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية"، مجلة جامعة دمشق**، العدد01، 2010، ص 275.

[2] شفق الوكيل ، **التخطيط. العمراني. مبادئ. أسس. تطبيقات. الجزء الأول، القاهرة، 2006**، ص 05.

المطلب الثاني: أهمية ومستويات التخطيط العمراني.

للتخطيط العمراني أهمية كبيرة على المستوى الوطني والمحلي كما أن هنالك عدة مستويات للتخطيط العمراني، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أهمية التخطيط العمراني:

يشكل التخطيط العمراني منسق وعامل تكامل بين البعد المكاني للسياسات القطاعية عن طريق الإستراتيجية الإقليمية. فهدفه ترقية وترتيب الأنشطة بأكثر عقلانية والتوفيق بين أهداف السياسة التنافسية، كما يتعلق بتحديد أهداف واستراتيجيات طويلة أو متوسطة المدى لتنمية الإقليم، والتنسيق بين السياسات القطاعية مثل النقل والزراعة والبيئة، فهو طريقة للتأثير علي التوزيع المستقبلي للنشاطات الاقتصادية عبر المكان[1].

تبرز أهمية الاعتماد علي التخطيط أيضا كوسيلة وحيدة يمكن من خلالها تحقيق أفضل تعبئة للموارد واستخدامها بأفضل صيغة ممكنة، لتحقيق الأهداف التي يراد التوصل إليها مسبقا، وفقا لأولويات يراعي في اختيارها احتياجات الاقتصاد والإمكانيات التي يمكن إن تتوفر له وفقا للظروف والأوضاع المحيطة بكل ذلك، سواء كانت محلية أو دولية، الأمر الذي يجعل التخطيط الأداة المهمة في التسريع بعملية التنمية وتوسيع مداها، بحيث تتحقق نتائجها بأفضل ما يمكن وفي أقل فترة زمنية ممكنة، وبأدنى تكلفة وجهد.

إن قطاع التخطيط العمراني له أهمية كبرى في خدمة المجتمع وقضايا التنمية من أبرزها مايلي:

تحقيق الرغبات الخاصة في البشر داخل إطار قانوني.

- ❖ معالجة الأمور المختلفة في المدينة مثل المواصلات، والإسكان، وغيرها من الخدمات. المساعدة على إضفاء منظر جميل للمدينة وتحسينها.
- ❖ المساهمة في توفير قاعدة من أجل النشاط البشري من خلال المحافظة على الأرض واستثمارها.

[1] عبد العزيز عقاقبة، **المرجع السابق** ، ص151.

- ❖ التوصل إلى استخدام الأراضي بشكل مناسب ومنظم.
- ❖ تحديد الأماكن التي تتناسب مع الأنشطة المختلفة داخل المدينة.
- ❖ المساهمة في تقليل المسافات، حتى يتنقل الأشخاص داخل المدينة بسرعة[1].
- ❖ تحقيق الأمن القومي والدفاعي للدول من خلال توزيع المشاريع الصناعية والمشروعات الاقتصادية الأخرى من خلال عدم تكتل الأنشطة في تجمع إقليمي واحد وذلك لعدم استهدافها ومحاصرتها وقت الأزمات.
- ❖ الربط بين إمكانات الإقليم والأماكن الاقتصادية فيه وبين إطاره العمراني يساعده على تأدية دوره في المجتمع و ذلك لانعكاسه على أوجه النشاط العمراني على مدى ما يمكن تحقيقه من السياسات الموضوعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.
- ❖ تحديد طبيعة الاختلال الإقليمي ومن ثم علاجه في إطار الخطة الوطنية في الأجل القصير.
- ❖ توجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات الطاقات الإنتاجية الكامنة و بعث الروح الإنتاجية في بعض المواقع أو الأقاليم التي يتسم سكانها بطاقة إنتاجية كامنة ولم تستغل بعد ومثال ذلك سكان بعض المناطق النائية الذين لا يعملون سوى ساعات محددة و دون طاقتهم الإنتاجية.
- ❖ من هنا كان مطلب التوازن الإقليمي قضية وطنية يجب النظر إليها من خلال العنصر الإنساني؛ وفي كل الحالات فعند اختيار المواقع والأماكن أو الأقاليم التي ترفع معدل النمو العام يجب أن تخضع لاعتبارات تحقيق التوازن الإقليمي[2].

أما أهداف التخطيط العمراني تبرز في : [3]

[1]" تعريف تخطيط المدن"، تم التصفح يوم 08-04-2019، على الموقع الإلكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86

[2] هبة شماع، **أهمية البعد الإقليمي والمكاني للتجمعات العمرانية، في المدن الكبيرة**: حالة دراسية محافظة حلب، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة حلب 2013، ص ص 05-06.

[3] **المرجع نفسه**، ص 04.

- ✓ ساهم في خلق التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بين أقاليم القطر كافة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي .
- ✓ إزالة الفوارق أو تخفيفها بين الريف و المدينة و تخفيف الهجرة إلى المدن عن طريق زيادة فرص للعمل كافية لتشغيل الأيدي العاملة الإقليمية داخل الإقليم مع مراعاة إمكانيات كل إقليم .
- ✓ التوازن الإنمائي على المستويين الإقليمي و القومي و بين الريف و المدينة بما يحق التكامل الوظيفي لكل منها .
- ✓ المحافظة على الموروث الإنتاجي و العمراني و إعادة تطويرهما و تأصيلهما وفقا للنظم و العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أو التي ينشدها السكان في الإقليم ولتؤدي دورها في ضمان معالم السكان.
- ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية و تخطيط استغلالها و تطوير البيئة لتتماشى مع مطالب و احتياجات المجتمع .
- ✓ التوزيع الجغرافي المتوازن لمختلف الأنشطة وإمكانات الإقليم بدون هدر أو تجميد تلك الإمكانات بما يحقق إنتاجية أفضل للنشاطات المختلفة دون المساس بتوازن الحالة التخطيطية العامة لعلاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة أو العلاقات الإقليمية الوطنية الشاملة .
- ✓ وضع إستراتيجية للتطور الاقتصادي : خطط التصنيع – خطط الزراعة – استثمار الموارد الطبيعية .
- ✓ وضع إستراتيجية للتطور الاجتماعي : التطور الصحي و التعليمي .
- ✓ إجراء تنسيق جغرافي و اقتصادي و زمني بين استثمارات القطاعات المختلفة والعمل على تنمية أقاليم القطر و الموازنة بين مستويات تطورها اقتصاديا والاجتماعي.

ثانيا: مستويات التخطيط العمراني:

للتخطيط عدة مستويات تبدأ بالتخطيط لدولي ثم القومي، ثم الإقليمي، فالمحلى أو العمراني وهذه المستويات ترتبط بشكل يؤكد تكامل الفكر التخطيطي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية في كل الاتجاهات.

1.التخطيط القومي الشامل:

يعتمد أسلوب التخطيط القومي الشامل أساساً على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في المجتمع الاقتصادي على أفضل وجه،[1] بحيث يحقق أفضل النتائج ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ويركز على الإجراءات اللازمة لدفع عملية التنمية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، واستخدام الموارد كالنفط مثلاً كعنصر فعّال في تحقيق التنمية القطاعية والتنمية المتوازنة إقليميا بدلاً من استخدامه كسلعة وحيدة للتصدير.

هذا بالإضافة إلى التركيز على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي دون البعض الآخرون أهداف التنمية شاملة في نطاقها حيث تتضمن ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والذي تناول تنمية التجهيزات الأساسية والصناعات الأساسية والزراعة، والبعد الاجتماعي والذي تناول رغبات أفراد الشعب وطموحاتهم وإمكاناتهم.

وأخيراً البعد التنظيمي الذي تناول إدخال تغييرات أساسية على التنظيم الإداري واللوائح والأنظمة،[2] التخطيط القومي أو الوطني الشامل ويلاحظ أهمية التخطيط القومي الشامل للدول الراغبة في التنمية أو المحافظة على التنمية أو إعادة التنمية في الظروف غير الطبيعية.

2.التخطيط الإقليمي:

إن التخطيط الإقليمي يتفرع من التخطيط القومي الشامل، فهو يحدد أهم الخطوط التي توجه الإقليم وتطوره اقتصاديا واجتماعيا خلال فترة زمنية معينة لتنفيذ الخطة. هو "عملية

[1] أحمد خالد علام، **أساسيات التخطيط القومي الشامل**، القاهرة: مطالع الناشر العربي، 1977، ص 04.

[2] **"**قضايا التخطيط العمراني : **مشكلات واتجاهات وحلول"**، تم التصفح في 15-04-2019، على الربط الإلكتروني:
https://www.facebook.com/1673661532860729/posts/1798278893732325/

قياس ومراقبة الأداء الاقتصادي لإقليم ما ووضع إستراتيجية لتحسين ذلك الأداء وتحديد الاستثمارات المطلوبة والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها والتي بمقتضاها يتم تنفيذ تلك الإستراتيجية".[1]

يعرف جون فريدمان التخطيط الإقليمي بأنه "نوع متخصص من التخطيط السكاني، يهتم أساسا بالترتيب المبني على التقويم الشخصي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في مكان اقتصادي معين مع تحديد وتوضيح الأهداف الاجتماعية من خلال التخطيط."

التخطيط الإقليمي هو دراسة مختلف الموارد الاقتصادية للإقليم لمعرفة فعالياتها وإمكانيات استغلالها خلال فترة زمنية معينةعلى أن يكون استخدام هذه الموارد محققا لأكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، فهو يأخذ في الحسبان البعدين المكاني والزماني للنشاطات الاقتصادية.

إن التخطيط الإقليمي يعمل على تحقيق المعالجات والتوازنات لكافة المتطلبات الحياتية للإنسان من خلال الروابط القائمة بين مختلف جوانب الحياة، ليأخذ في الحسبان مايلي:[2]

✓ التهيئة العمرانية ونسبة السكن في الإقليم، والمسافات بين مواقع العمل ومواقع السكن وكذا المسافات بين مواقع المدارس ومواقع السكن بمعنى بين مكان النشاط ومكان الإقامة.

✓ البيئة المحيطة بسكان الإقليم، ومختلف المشاكل التي لها تأثير على أسلوب حياة السكان في مختلف الأماكن التي تتمثل في الأحياء السكنية، أماكن العمل، أماكن التعليم والطرقات بمعنى البنى التحتية وما يربطها بالحياة اليومية للسكان سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية.

✓المناطق الصناعية في الإقليم، وعلاقتها بالأسواق وبالتالي الأسعار التي لها تأثير مباشر على مستوى الطلب وخاصة أسعار المواد الأولية وتكاليف النقل التي تدخل في تكاليف المنتجات.

[1] محمد حامد عبد الله، **الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية**، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، 1998، ص 93

[2] سعدي محمد صالح السعدي، **المرجع السابق** ، ص 47

3.التخطيط المحلي:

يهتم باختيار مواقع السكنات العمرانية والتعاملات التجارية في الإقليم والتوزيع الأمثل للحجم والتباعد بالتوافق مع معدلات النمو الديمغرافي حاضرا ومستقبلا، حتى يتسنى لسكان الإقليم الحصول على الخدمات بطرق سهلة واجتناب مختلف العراقيل التي تعيق إشباع وتلبية حاجات السكان المحليين على المدى القصير والطويل، ونجد مديرية السكن والتجهيزات العمومية مكلفة بالقيام بدراسات حول مجال السكن الريفي والسكن التطوري اللذان يتكيفان مع الظروف المحلية، ومن المشاريع السكنية المنفذة نجد السكنات الاجتماعية، السكنات الترقوية المدعمة، السكن التساهمي و سكن **عدل** إضافة الى الصيغ الجديدة من السكن العمومي المتمثل في السكن الترقوي العمومي LPP.[1]

تشمل دراسات التخطيط العمراني على استعمالات الأرض، الكثافة السكانية، ارتفاعات المباني، نسبة تغطية الأرض بالمباني، تصميم مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمة العامة، مشروعات الإسكان وشبكات الطرق. ومن مراحل التخطيط العمراني:

- **التخطيط الهيكلي:** يكون على مستوى المدينة، وهو يتعامل مع كل العناصر الطبيعية المحلية كما أنه يتكون من مجموعة خرائط تصنف الى خرائط شبكة الطرق، خرائط موقع الخدمات العامة وخرائط شبكات المرافق؛
- **التخطيط التفصيلي:** هو التخطيط الذي يتم فيه مشروعات لجزء من المدينة أي مناطق معينة ويصنف الى ارتفاعات المباني واستعمالات الأرض، المراكز التجارية والصناعية وتخطيط المناطق الخضراء؛
- **التخطيط البيئي:** الذي يهتم بتنسيق المواقع في الإقليم (المدينة)، مثل تصميم أنواع الممرات والمواد المستخدمة لأرضيات المدينة؛

[1] **سارة بوشارب، الإقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية**، دراسة ميدانية لإقليم وهران، (رسالة ماجستير منشورة)، وهران، 2014-2015،ص ص 43-44.

❖ **تخطيط المشروع:** يهتم بالمشاريع المتخصصة مثل مشاريع المباني، الري والمشاريع التجارية.[1]

ثالثا: العلاقة بين مستويات التخطيط العمراني:

أ. العلاقة النظرية:

فعلى مستوى الإقليم يكون دور "**التخطيط الإقليمي**" حيث يتم توجيه تلك الصناعة علي أساسا لعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المؤثرة بالمنطقة بوجه عام، وعلى هذه الصناعة بوجه خاص، وليكن عند مدينة معينة مثلاً.

يأتي بعد ذلك دور " **التخطيط العمراني** " لمناقشة وتحديد الموقع المحدد للمصنع ،لمساحة ذلك الموقع، وهل هو شمال المدينة أم جنوبها أم غربها، وعلى أي بعد من المدينة كما يحدد مسارات خطوط الطرق والسكك الحديدية، ومداخل المنطقة الصناعية، وكذلك الاحتياطات الواجب إتباعها من واقع علاقة المدينة القائمة بالصناعة المقترحة.

بعد ذلك يأتي دور " **التخطيط المحلى التفصيلي** " لكي يحدد موقع المصنع، حيث يتم تحديد مداخل ومخارج الموقع، وكذلك موقع صالات التصنيع، ومباني الإدارة والمنطقة السكنية للعاملين، وأماكن التخزين للمواد الخام، والمواد المصنعة، وكذلك مسارات شبكات الطرق والسكك الحديدية...الخ.[2]

ب. العلاقة التطبيقية:

يجب أن نشير في هذا المجال إلى أن التخطيط بعيد المدى (أي خطة لعشرين سنة مثلاً) مسألة جدلية نظرية خصوصاً في دول العالم الثالث التي تتصف بواحدة أو أكثر من السمات التالية:

✓تعدد وتضخم المشاكل القائمة.

✓ضغوط قوية دافعة لتحقيق التنمية على وجه السرعة.

[1] سارة بوشارب،المرجع السابق ،ص44.

[2] **عبد الباقي إبراهيم**، "مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدينة"، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 04-05-2019، على الرابط الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/articles_seminar/45.pdf

- ✓سرعة عجلة المتغيرات والتطور والتقدم.
- ✓نقص المعلومات والكوادر الفنية والموارد المساعدة على إعداد الخطة وتنفيذها.
- ✓عدم ثبوت القرار بمختلف المستويات .

وبالتالي فإن متطلبات التنمية يجب أن توضع في إطار خطط واضحة المعالم، ممكن تنفيذها في إطار مدى وضوح الرؤية المتاحة...ومن المؤكد أن الرؤية لن تكون واضحة على مدى 20سنة، أي على المدى البعيد، و لكنها قد تكون واضحة تماماً على مدى مراحل خماسيه مثلاً، أي على المدى القصير.

وبناء على ذلك فأن العلاقة الهرمية(العمودية) بين مستويات التخطيط الثلاث(المستوي الأعلى يعطي التوجيهات للمستوي الأدنى) يضاف إليها علاقة جديدة وهى علاقة العمل على التوازي(علاقة أفقية)، أي أنه يمكن العمل على التوازي في مجال إعداد الخطط القومية والإقليمية والمحلية ولكن في ظل علاقة رأسية بين مستويات التخطيط الثلاث، يتم فيها التنسيق فيما بينهم، بحيث يتم إعداد الخطط في إطار متكامل وعلى ضوء واقعيو مناسبا لمتغيرات الظروف المحلية ومثال ذلك التخطيط ما بين البلديات المخطط التوجيهي بسكرة الحاجب شتمه[1].

من خلال ما سبق نخلص إلى أن عملية التخطيط والتخطيط العمراني لها أهمية كبيرة في المدن سواء الصغرى أو الكبرى حيث أن التخطيط هو عملية مستمرة تهدف عن طريق البحث الى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام العمراني ككل وعن طريق مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع الى أي مدى كانت السيطرة فعالة.

كما نجد أن التخطيط العمراني تحدد فيه الخطوط العريضة التي توجه نحو التهيئة الإقليمية لتطوره اقتصاديا واجتماعيا.

[1] عبد الباقي إبراهيم، **المرجع السابق.**

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للتنمية العمرانية.

سنتناول في هذا المبحث التوجهات الجديدة (الحديثة) للتنمية العمرانية كما سوف نتطرق إلى إستراتيجية التنمية العمرانية في الجزائر من خلال التخطيط العمراني للمدن الجزائرية ومراحل تخطيطها وكذا الإدارة المحلية وأثرها على التنمية العمرانية في الجزائر.

المطلب الأول: توجهات التنمية العمرانية.

أولا: اتجاه العمران الجديد:

إن اتجاه العمران الجديد هو اتجاه تصميمي في التخطيط تنادى به المعماريون والصحفيون ويكاد يكون أقرب إلى الإيديولوجيا منه إلى النظرية، يبدو أن دعاة العمران الجديد متأثرون إلى حد بعيد بالمنظرين الأوائل من **أمثال لوكوربيزييه Corbusier Le وإبنزر هوارد Howard Ebenezer وفريديريك لو أولمستيد Camillo Sitte وكاميلوسيت Frederick Law Olmsted** في خلق مجتمع عمراني محلي مترابط ويحاول أن يجسد بالتالي صورة على أرض الواقع ليشكل المدينة الجميلة والمرغوب فيها.

يقول أصحاب هذا الاتجاه بضرورة احتواء التصاميم العمرانية على أنماط متنوعة من المباني وتمازج الاستعمالات وتداخل مساكن مختلف الشرائح الاجتماعية واهتمام أكبر بالفراغ العمراني العام .

يشكل الحي السكني الوحدة الأساسية في التخطيط ويشترطون فيه أن يكون حجمه محدودا وأبعاده معقولة ومركزه واضح المعالم بحيث لا يكاد يتجاوز مسافة خمس دقائق مشي على الأقدام في نطاق تغطيته ولعله من شدة تأثر دعاة العمران الجديد بالمؤسسين الأوائل صياغتهم لميثاق العمران الجديد**congress of new urbanism** الذي يرسم الخطوط العريضة للتصميم وفق مبادئ هذا الاتجاه.

ويعيد هذا الميثاق إلى الأذهان الميثاق الذي تم إعداده بزعامة **لوكوربيزييه** يحدد فيه مبادئ العمارة والعمران لتيار الحداثة يغلّب اتجاه العمران الجديد تصميم الشكل الفيزيائي في المخططات على أسلوب وإجراءات إعدادها .

كما يبدو أن دعوة العمران الجديد هي رد فعل لعدم الرضا عن أشكال التطوير والتوسع العمراني الحالية مع حنينه إلى الأشكال التقليدية في العمران، ومن هنا فإن هذا الاتجاه يقوم بالدور الذي يرفضه الاتجاه التواصلي والمتمثل في حملة الإقناع والتسويق لفكرة تخطيطية وأشكال عمرانية محددة؛ ولعل هذا الإلحاح في التسويق لأشكالهم وقناعاتهم بحتمية التأثيرات العمرانية هو ما يعاب على العمرانيين الجدد، وهو هنا يكرر نفس أخطاء تيار الحداثة بتركيزه على الأشكال الفراغية أكثر من الأساليب الاجتماعية.

وكأنه يريد أن يقنعنا بأن التخطيط لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد تصميم أوعية فراغية عمرانية تضم بشرا وليس تنظيما لأنسجة من العلاقات الاجتماعية تتجاذبها صراعات السلطة والمصالح الاقتصادية والإيديولوجية والبني الثقافية[1].

ثانيا: اتجاه تنمية الموارد الطبيعية:

تتضمن دراسة الطبيعة ومحيطها ومكان مواقع الأشياء وارتباطاتها، مثل تخطيط المدن والقرى وأماكن العمل والترفيه والسياحة والخدمات طرق المواصلات واستصلاح الأراضي...الخ ثم يتم وضع التوجهات التنموية في تحديد معايير الاستعمال وتحديد الأقاليم التخطيطية بما يحقق الانتفاع الأمثل بالموارد والوسائل والقدرات المحلية في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

ثالثا: اتجاه التنمية السكانية:

وتشمل دراسة جميع النواحي السكانية والبشرية، وتتضمن (الحجم المطلق- التركيب الهرمي-التوزيع- الكثافات-التركيب الجنسي-التركيب الاجتماعي-الوضع الثقافي-الوضع الصحي ...الخ، للسيطرة علي النمو السكاني وملائمة التوزيع الحجمي للسكان، والعمل علي إعادة توزيعهم من خلال المعالجات التخطيطية اللازمة عبر تنظيم الكثافات السكانية بحفظ معدل النمو السكاني في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتوجيهها إلي المناطق المنخفضة الكثافة.

[1] الطاهر لدرع، **"الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني :من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع"**، **Courrier du Savoir**، العدد 16، 2013، ص ص 117-118.

إن حساب الطاقة الاستيعابية للتجمعات السكانية طبقا للموارد في مجال البناء والإسكان والبني التحتية يحد من الهجرة وينظمها عبر تأمين فرص العمل ورفع المستوي الاجتماعي الثقافي والتعليمي والمهنية.[1]

رابعا: الاتجاه التصميمي العمراني :

في البدء كان التخطيط جزءاً من العمارة واستمر لصيقاً بها لقرون طويلة لهذا لم تكن بداياته الأولى كفن قائم بذاته إلا شكلاً من أشكال التصميم الفيزيقي لأشكال معمارية على نطاق واسع. فلم يقطع الحبل السري الذي يربطه بفن العمارة وبهذا تحددت نظرته للمدينة على اعتبار أنها مبنى ضخم عملاق، تجري عليها نفس القوانين التصميمية التي تتحكم في المبنى الواحد. ومن هذا المنطلق اعتقد أوائل المشتغلين بالتخطيط أن تطبيق نفس أدوات التصميم في العمارة كفيل بأن يحل مشاكل المدن وعمرانها .

وهنا لابد من الإشارة أن مشارب وخلفيات معظم المخططين الأوائل كانت معمارية في الأساس . وبالتالي فهم لم يفطموا تماماً من تأثير فن التصميم المعماري ولهذا سعوا جهدهم ليطبقوا مبادئه على قضايا التخطيط، وعلى هذا الأساس كان على التخطيط من منظورهم أن يهتم بتنظيم المدينة وصياغة شكلها المستقبلي الجميل والمتناسق.

فاقتصرت وظيفته على وضع الآليات والأدوات الكفيلة بإنتاج شكل عمراني نهائي منظم وجميل، وفي مناخ تهيمن عليه مثل هذه الأفكار فإنه من الطبيعي أن تبرز إلى السطح النظرة للتخطيط الشمولية لتجسد هذا المسعى على أرض الواقع، فوضعت لهذا الغرض أدوات مثل المخطط الشامل والمخطط التوجيهي العام؛ تختزل هذه النظرة التخطيط في تصور وتصميم الشكل العمراني المستقبلي للمدينة وتثبته في مخططات تنتظر التنفيذ هذا الشكل هو الغاية والنهاية التي ينشدها التخطيط . [2]

[1] عبد العزيز عقاقبة، **المرجع السابق** ، ص 178.
[2] الطاهر لدرع، **المرجع السابق** ، ص 111.

المطلب الثاني: إستراتيجية للتنمية العمرانية في الجزائر.

أولا: إستراتيجية الموازنة بين المركزية واللامركزية في العملية التخطيطية:

تؤدي المركزية في المراحل الأولى من التطبيق دورا كبيرا في نجاح العمليات التخطيطية من خلال دورها في توفير القدرات الإضافية لتذليل الكثير من العقبات التي تعترض عملية التنمية العمرانية عند وضعها حيز التنفيذ كما يمكن تجاوز الكثير من العقبات التي ليس سهلا تذليلها أو تحويرها أو وضعها في خدمة العمليات التخطيطية وأهم الأخطار التي تجابه العمليات التخطيطية للتهيئة العمرانية هي البيروقراطية الإدارية وإضعاف الجوانب الديمقراطية في العمليات التخطيطية.

ولكن بعد أن يتم البدء بالعمليات التنفيذية يصبح بالإمكان التخفيف من درجة المركزية نحو اللامركزية التي تحل الضوابط الديمقراطية البديلة لذلك يمكن أن نضع حلقة توازن بين المركزية واللامركزية في عمليات التخطيط للتنمية العمرانية ضمن ضوابط زمنية محددة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الالتزام بقواعد المركزية على المستوى الوطني في توجيه العمليات التخطيطية.

المرحلة الثانية : التخفيف من حدة اللامركزية على المستوى الوطني والانتقال إلى المركزية الإقليمية.

المرحلة الثالثة: الانتقال من مرحلة المركزية إلى اللامركزية المحلية على مستوى الإنتاج والمشاريع الكبرى.

المرحلة الرابعة : تكون العلاقات الديمقراطية والعمليات التخطيطية والتقاليد على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات بحيث تصبح عمليات الترابط الضروري بين الجوانب الإنتاجية الواحدة ومن بين جميع عناصر الحياة في نظم اقتصادي حضري متطور هي الضوابط الأساسية والمعايير الرئيسية المعبرة عن الصالح العام.[1]

[1] **رهام فاخوري، توجهات التنمية العمرانية على المستوى الإقليمي في المدن الكبرى حالة دراسية (دمشق)**، (رسالة ماجستير منشورة)، دمشق، 2009، ص 30.

ثانيا: التخطيط الإقليمي كمدخل أساسي للتخطيط العمراني:

بالرغم من أن وزارة التخطيط قسمت مصر إلى ثماني أقاليم تخطيطية يضم كل منها بعض المحافظات وعينت لكل إقليم وكيل وزارة خاص بشئونه على أن يتكون مجلس التخطيط الإقليمي من المحافظين تحت رياسة المحافظ لأكبر محافظة إلا أن هذا النظام لم يحقق أهدافه التخطيطية.[1]

واقتصر عمل وكيل الوزارة على تجميع متطلبات المحافظات الواقعة في حدود الإقليم التخطيطي من الاستثمارات في قطاعات الخدمات المختلفة وفشلت بالتالي تجربة التخطيط الإقليمي ويرجع ذلك الى أن المفهوم السائد لاختصاصات وزارة التخطيط هو حصر الموارد المكونة للدخل القومي وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة سواء خدمية أو إنتاجية أو مرافق عامة وفي الأماكن التي يتجمع فيها سكان المدن والقرى باعتبارها البعد السكاني للخطط الخماسية وبمعنى آخر فإن توزيع استمارات الخطط الخماسية يوجه إلى السكان حيثما هم متواجدون وليس الى حيث ما يجب أن يتواجدون في المناطق الجديدة التي يحددها التخطيط الإقليمي، وعلى الجانب الآخر من الصورة تختص الهيئة العامة للتخطيط العمراني بجانب مسئوليتها القانونية عن وضع المخططات العامة للمدن بوضع المخططات الإقليمية.[2]

[1] عبد الباقي إبراهيم، **إستراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية**، القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 2000، ص 20.
[2] عبد الباقي إبراهيم ،**المرجع السابق**، 20.

خلاصة

نخلص من خلال فصل تأثير السياسة العمرانية على الإدارة المحلية أن التخطيط العمراني بكل مستوياته يؤثر بشكل كبير على سياسات التنمية العمرانية على المستوى المحلي وذلك من خلال العلاقة التي تربط بين مستويات التخطيط العمراني سواء النظرية أوالتطبيقية.

كما أن التخطيط العمراني يشكل منسق وعامل تكامل بين البعد المكاني للسياسات القطاعية عن طريق الإستراتيجية الإقليمية، فهدفه ترقية وترتيب الأنشطة بأكثر عقلانية والتوفيق بين أهداف السياسة التنافسية، كما يتعلق بتحديد أهداف واستراتيجيات طويلة والتنسيق بين السياسات القطاعية.

حيث أن الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تعمل ضمن منهجية متقدمة في إدارة المدن والبلدات، لتمكن من الاستجابة لمتغيرات واحتياجات المواطن المتزايدة، وهذا يتطلب العمل بفكر منظم ومتطور، مبني على مشاركة المواطن في صنع القرار، والمساهمة في تنفيذه، والتركيز على القضايا ذات الأولوية حسب الموارد والفرص المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات المحتملة.

خاتمة

تعتبر الإدارة المحلية من بين أهم المواضيع التي تم دراستها في جميع الحقول العلمية حيث ارتبطت بجميع المجالات الحياتية للمواطنين وجميع قطاعات الدول؛ حيث أن الإدارة المحلية تسعى من خلال سياساتها أن تحقق أهدافها التنموية سواء طويلة المدى أو قصيرة المدى، لذلك ارتبط الإدارة المحلية بمتغير التنمية العمرانية من خلال أدوات التعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، كما أن التخطيط العمراني بكل أنواعه يعتبر آلية لتحقيق التنمية العمرانية على المستوى الوطني، الإقليمي؛ المحلي لكن المتغيرات الحاصلة في العالم والتطور التكنولوجي وثقافات المجتمعات المختلفة حول التنمية العمرانية تعتبر معوقا في عملية التنمية العمرانية الشاملة والمستدامة؛ وعليه يجب تقديم حلول سريعة للحد من ظاهرة التوسع العمراني العشوائي والنزوح نحو المدن بسبب قلة التهيئة الحضرية والعمرانية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى من خلال استراتيجياتها والتوجهات الجديدة للتنمية العمرانية إلى تحقيق الأبعاد التنموية المكانية من خلال قانون التعمير وقانون البلدية 11-10 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، ويبرز ذلك جليا في إستراتيجية الموازنة بين المركزية واللامركزية في عملية التخطيط العمراني للمدن، والتخطيط الإقليمي الشامل لجميع أقاليم الدولة.

كذلك من بين الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

- لا يوجد تعريف شامل وكافي؛ وذلك تبعا للخلفيات الفكرية المفكرين والمنظرين على مستوى الفكر الإداري.
- الإدارة المحلية تسعى من خلال جميع سياساتها إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي.
- تساهم مبادئ التنمية العمرانية إلى تفعيل آليات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية بكل أبعادها.
- يعتبر التخطيط العمراني أساس التنمية العمرانية الفعالة.
- تساعد الترسانة القانونية من إيجاد حلول لمشاكل التنمية العمرانية في الجزائر.

المصادر والمراجع

- **الكتب باللغة العربية:**

1. ابن منظور، **لسان العرب** ، بيروت: دار صادر،2005.

2.إبراهيم،عبد الباقي، **إستراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية**، القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 2000.

3.إتراك للطباعة والنشر والتوزيع،.2008

4.الأخرس، إبراهيم، **التجربة الصينية الحديثة في النمو" هل يمكن الاقتداء بها؟**، القاهرة: إتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2008.

5.انس قاسم، جعفر،**أسس تنظيم الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

6.بعلي، محمد صغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

7.بوجمعة، خلف الله، **العمران والمدينة**، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة النشر.

8.بوحوش، عمار ، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

9.بوضياف، عمار، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، الجزائر : الجسور للنشر والتوزيع، 2014.

10. تمام أبو كريشة، عبد الرحمان،**علم الاجتماع التنمية**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003.

11. حسين الهيتي، صلاح الدين، نعمة عباس الخفاجي، **تحليل أسس الإدارة العامة**، الأردن: دار اليازوري، 2009.

12. خالد، ممدوح ، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية، 2009.

13. الخشاب، مصطفى ، **الاجتماع الحضري** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1976

14. درة،عمر محمد ، **مدخل للإدارة**. رسالة ماجستير منشورة، حلب، 2009.

15. الرفاعي، أحمد حسين ، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999.

16. الرواشدة، شاهر سليمان ، **الإدارة المحلية في المملكة الأردنية: حاضرها ومستقبلها**، عمان: دار مجدلاوي، 1987.

17. الزعبي، خالد سمارة ، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها : دراسة مقارنة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984.

18. السعدي، سعدي محمد صالح ، **التخطيط الإقليمي، نظرية توجه تطبيق**، بغداد: بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1989

19. شفيق،محمد، **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1998.

20. الشيخلي، عبد الرزاق ، **الإدارة المحلية : دراسة مقارنة**، الاردن : جامعة مؤتة ،2001.

21. عبد اللطيف، محمود أحمد،**مبادئ التصميم الحضري**، كتاب دراسي تم إعداده لطلاب جامعة الملك فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2011

22. العسكري، علي أنور ، **الفساد في الإدارة المحلية**، مصر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر،2008.

23. علام، أحمد خالد ، **أساسيات التخطيط القومي الشامل**، القاهرة: مطالع الناشر العربي، 1977

24. القباني، خالد، **اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان**، الجزائر: نشر مشترك منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، 1981.

25. كنعان، نواف ، **القضاء الإداري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.

26. محمد أبو النصر، مدحت، **إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007.

27. محمد طحاوي، سليمان، **الوجيز في نظم الحكم والإدارة،: دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، سنة 1979.

28. معبد الله، حمد حامد، **الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية**، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، 1998

29. الوكيل، شفق ، **التخطيط. العمراني،. مبادئ. أسس. تطبيقات**. الجزء الأول، القاهرة، 2006،

- **<u>الرسائل والمذكرات:</u>**

30. بلغزلي، صبرينة، **نظام التدابير الوقائية المتخذة من قبل السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي و المالي**.رسالة ماجستير منشورة، بجاية، 2011/03/13.

31. بن عثمان، شويح، **حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا** أطروحة دكتوراه منشورة، تلمسان، 2017-2018.

32. بولعشب، حكيمة، **مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية – دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت**.رسالة ماجستير منشورة، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

33. حميدي، خديجة، **هجيرة بلحاج، التنظيم الإداري في الجزائر**.مذكرة ماستر منشورة،2016-2017.

34. خروفي، بلال، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر**.رسالة ماجستير منشورة، ورقلة، 2011-2012.

35. سارة بوشارب، **الإقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية لإقليم وهران**، .رسالة ماجستير منشورة، وهران، 2014-2015.

36. سعيد أسعد إسماعيل، عبد الكريم ، **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية**. رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2005.

37. شريفي، أحمد، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**. أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، 2009-2010.

38. شماع، هبة، **أهمية البعد الإقليمي والمكاني للتجمعات العمرانية، في المدن الكبيرة: حالة دراسية محافظة حلب**.رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلب 2013.

39. الطويل، فتيحة، **السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية: دراسة ميدانية في مدينة بسكرة**.رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة، 2005.

40. عامر خليل قنداح، محمود، **واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها – دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة**. رسالة ماجستير منشورة، القدس، 2012.

41. عقاقبة، عبد العزيز، **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر: مدينة باتنة نموذجا**. رسالة ماجستير منشورة، باتنة، 2009-2010.

42. عقون، شراف، **سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية دراسة حالة بولاية ميلة**.رسالة ماجستير منشورة، بقسنطينة، 2006-2007.

43. غانم، عبد الغني، **التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة**.أطروحة دكتوراه غير منشور ، قسنطينة، الجزائر، 1998.

44. فاخوري، رهام، **توجهات التنمية العمرانية على المستوى الإقليمي في المدن الكبرى حالة دراسية (دمشق)**.رسالة ماجستير منشورة، دمشق، 2009.

45. قاسم محمد حسيبا، سناء، **واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية**. رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2006.

46. قديد، ياقوت، **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة ثلاث بلديات**.رسالة ماجستير منشور، تلمسان، 2010-2011.

47. كتاف، كريمة ، **مفهوم المدن الجديدة من خلال قانون 08/02** .رسالة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة،2013.

48. كنوش، نجية، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري**. مذكرة ماستر منشورة، بجاية، 2016- 2017.

49. لكحل، السعيد ، **دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية : دراسة ميدانية ببلدية العش ولاية برج بوعريريج**. رسالة ماجستير منشورة، قسنطينة، 2009-2010.

50. مسعودي، عبد الكريم، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار**.رسالة ماجستير منشورة، تلمسان، 2012-2013.

51. يوسفي، نور الدين، **الجباية المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**. رسالة ماجستير منشورة، بومرداس، 2009-2010.

- **المجلات والملتقيات:**

52. بزغيش، بوبكر، "مخطط شغل الأراضي: أداة للتهيئة والتعمير".**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، العدد(01)، 2018.

53. خلفون، فضيلة، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد(10)، باتنة01، 2017.

54. الخميسي، مقداد، "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (15)، خميس مليانة، 2016.

55. دشراوي، خيرة، "إشكالية التنمية العمرانية في الجزائر في ظل التحديات الاجتماعية". **مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، العدد (01)، وهران، 2009.

56. رابح، وهيبة، نور الدين دعاس، "التنمية العمرانية وأثرها في تعزيز التحضر ومكافحة الإجرام".**مجلة تشريعات البناء والتعمير**، العدد(04) ، ديسمبر2017.

57. الشهري، فائز سعد ، "ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة".**مجلة معمارية هندسية فنية** ، العدد(09)، 2006.

58. الطعامنة، محمد محمود، "نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول بعنوان: "نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"، عمان، 20/18 أوت 2003.

59. طلبة، محمد السيد، محمود أحمد المرسي المرسي، "تحديات الإدارة في التخطيط المكاني "التخطيط الحضري والإقليمي"، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر

60. عولمي، بسمة، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد (04)، الشلف.

61. قنشوبة، عبد الرحمان، "الجامعة والتنمية العمرانية في الجزائر". **مجلة الميدان للدراسة الرياضية الاجتماعية والإنسانية**، العدد(06)، مارس 2019.

62. لدرع، الطاهر، "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني :من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع". **Courrier du Savoir**، العدد (16)، 2013

63. المنديل، فائق جمعه ،" سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية"، المؤتمر الإقليمي المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية، عمان، 14-17 يناير 2008.

64. مهزول، عيسى، "اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال إعداد أدوات التعمير(المخططات العمرانية)". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد (02)، جويلية 2014.

65. موسى زروقي السلق، غادة، ميثم حسن مهدي الصفار، "التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي". **مجلة الهندسة**، العدد (20)، 2014.

66. **ميا، رولا أحمد** ، "التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية". **مجلة جامعة دمشق**، العدد(01)، 2010

67. ناجي، عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة : تجربة البلديات الجزائرية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد (01)، جامعة قاصدي مرباح، جوان 2009.

68. ناصف، محمد ، قداوي عبد القادر، "أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية". **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد (01)، تيسيمسيلت، 2017.

69. الهادي، عبد المالك ، "مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية". **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد(01)، السودان، 2016.

- **القوانين:**

70. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد15، تتضمن القانون رقم 06/06 المؤرخ في2006/02/20، **المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.**

71. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 15، **المتضمن قانون البلدية**، 1990/04/11.

72. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 15، **المتضمن قانون البلدية والولاية** المؤرخ فى 11افريل1990.

73. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون 29/90 **المتعلق بالتهيئة والتعمير** لسنة 1990، المعدل بقانون 05/04 المؤرخ في 2004/08/14.

74. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير لسنة 1990.

75. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 ،المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37 ، 2011/07/23.

- **المواقع الإلكترونية:**

76. الزاوي، أمين، "عقود إيجار كل ثلاث سنوات لوقف التلاعب بالسكنات الاجتماعية"، تم التصفح يوم 7 ماي2019، على الساعة 9:25 على الموقع الإلكتروني : https://www.djazairess.com/echorouk/32186

77. "تعريف الإدارة ووظائفها"، تم التصفح يوم 4-4-2019، على الرابط الإلكتروني: http://alkhbraa.com/home/PDFs/kotob-mo2alafah/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%87%D8%A7.pdf

78. "قضايا التخطيط العمراني : مشكلات واتجاهات وحلول"، تم التصفح في 15-04-2019، على الربط الإلكتروني: https://www.facebook.com/1673661532860729/posts/1798278893732325/

79. "مفهوم الإدارة المحلية"، تم الإطلاع يوم 2019/03/15، على الساعة 5:00 صباحا، على الرابط الإلكتروني : http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/004.pdf

80. %تعريف تخطيط المدن"، تم التصفح يوم 08-04-2019، على الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86

81. إبراهيم، عبد الباقي ، "مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدينة"، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 04-05-2019، على الرابط الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/articles_seminar/45.pdf

82. **رحالي، حجيلة**، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، تم الإطلاع يوم 2019/04/11، على الساعة 15:30، على الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

- **التقارير الدولية:**

83. **المنظمة العربية للعلوم الإدارية**، "النمو الحضري في الوطن العربي"، المؤتمر (14) للشئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

84. **تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية**، "تقرير محافظة الدقهلية" ، 2005.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية.	**8**
تمهيد	**9**
المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية.	**10**
المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية.	**10**
أولا: التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية.	**10**
ثانيا: الإدارة المحلية: ضبط مصطلحي.	**12**
ثالثا: أشكال الإدارة المحلية.	**15**
المطلب الثاني: خصائص وأهمية الإدارة المحلية	**17**
أولا: خصائص الإدارة المحلية.	**17**
ثانيا: أهمية الإدارة المحلية.	**18**
المبحث الثاني: فلسفة الإدارة المحلية.	**20**
المطلب الأول: مقومات الإدارة المحلية.	**20**
أولا: وجود مجالس محلية متميزة عن المصالح الوطنية.	**20**
ثانيا: الشخصية المعنوية.	**20**
ثالثا: وجود مجالس محلية منتخبة.	**21**
رابعا: رقابة السلطة المركزية	**21**
خامسا: مستويات الإدارة المحلية.	**22**
المطلب الثاني: أسباب اعتماد الإدارة المحلية.	**24**
أولا: الأسباب الاجتماعية.	**24**
ثالثا: الأسباب الإدارية.	**25**
ثانيا: الأسباب الاقتصادية.	**25**

خلاصة	**27**
الفصل الثاني: مدخل عام للتنمية العمرانية.	**28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: مفهوم التنمية العمرانية.	**30**
المطلب الأول: تعريف التنمية العمرانية.	**30**
أولا: التنمية	**30**
ثانيا: التنمية العمرانية	**33**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية العمرانية.	**34**
أولا : مبادئ تحقيق التنمية العمرانية.	**34**
ثانيا: أهداف التنمية العمرانية.	**35**
المبحث الثاني: مرتكزات التنمية العمرانية.	**37**
المطلب الأول: أدوات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية.	**37**
أولا : مخطط التهيئة والتعمير.	**37**
ثانيا: مخطط شغل الأراضي.	**38**
المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية العمرانية.	**39**
أولا : الفواعل المركزية.	**39**
ثانيا : الفواعل المحلية.	**40**
المطلب الثالث: مشاكل التنمية العمرانية والحلول المقترحة لها.	**43**
أولا : تحديات التنمية العمرانية.	**43**
ثانيا: الحلول المقترحة	**44**
خلاصة	**45**
الفصل الثالث: تأثير السياسات العمرانية على الإدارة المحلية.	**46**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: التخطيط العمراني للتنمية العمرانية.	**48**
المطلب الأول: مفهوم التخطيط والتخطيط العمراني	**48**

أولا: تعريف التخطيط.	48
ثانيا: تعريف التخطيط العمراني.	50
المطلب الثاني: أهمية ومستويات التخطيط العمراني.	52
أولا: أهمية التخطيط العمراني.	52
ثانيا: مستويات التخطيط العمراني.	55
ثالثا: العلاقة بين مستويات التخطيط العمراني.	58
المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للتنمية العمرانية.	60
المطلب الأول: توجهات التنمية العمرانية.	60
أولا: اتجاه العمران الجديد.	60
ثانيا: اتجاه تنمية الموارد الطبيعية.	61
ثالثا: اتجاه التنمية السكانية.	61
رابعا: الاتجاه التصميمي العمراني .	62
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية العمرانية في الجزائر.	63
أولا: إستراتيجية الموازنة بين المركزية واللامركزية في العملية التخطيطية.	63
ثانيا: التخطيط الإقليمي كمدخل أساسي للتخطيط العمراني.	64
خلاصة	65
الخاتمة	67
قائمة المراجع	69

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين الإدارة المحلية التنمية العمرانية في ظل قانون 11-10 المتعلق بالتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة، من خلال أدوات التهيئة العمرانية المتمثلة في القانون التوجيهي للتهيئة ومخطط شغل الأراضي.

كما أن للتهيئة العمرانية أهمية كبيرة في عملية التنمية الشاملة المستدامة، خصوصا على المستوى المحلي ومن أهم الفاعلين في عملية التنمية العمرانية البلدية باعتبارها المنفذ الأساسي لعملية التخطيط العمراني وذلك من خلال توجهات الجديدة التنمية العمرانية في الجزائر

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية – التنمية العمرانية – أدوات التهيئة والتعمير– وقانون التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة.

Abstract

The aim of this study is to get the Relationship between local administration and urban developpement Under Law 11-10 on Urbanisation and Sustainable Development, through the urbanization tools of the Guideline for Planning and the Plan of Land Occupancy.

The urban development is also of great importance in the process of comprehensive sustainable development, especially at the local level and one of the most important actors in the process of urban development as the main implementation of the urban planning process through the new directions of urban development in Algeria.

Key words : Local Administration - Urban Development - Development and Reconstruction Tools - Urbanization and Sustainable Development Law.